4 April 2014
Arabic
Original: English/French

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار
الاجتماع الرابع والعشرون للدول الأطراف
نيويورك، ٩-١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤

مشروع الميزانية المقترحة للمحكمة الدولية لقانون البحار لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦

مقدم من المحكمة

أولا - استعراض عام

مقدمة

١ - نظرت المحكمة الدولية لقانون البحار خلال دورتها السابعة والثلاثين (١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤) في ميزانيتها المقترحة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ واعتمدتها. ووفقا للنظام المالي للمحكمة، فقد جرى إعداد مقترحات الميزانية باليورو، وهي تغطي فترة مالية مدتها سنتان.

٢ - ووفقا للممارسة المتبعة، تستند الاحتياجات المدرجة في ميزانية المحكمة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى ما يلي: (أ) حجم العمل القضائي المتوقع؛ و (ب) العمل الإداري للمحكمة؛ و (ج) تشغيل أماكن عمل المحكمة.

٣ - ويتطلب أي نظر في موارد الميزانية اللازمة لبرنامج عمل المحكمة مراعاة مسؤولية المحكمة عن تسيير شؤونها الإدارية والمالية الخاصة بها، وذلك بوصفها جهازا قضائيا أنشئ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وفقا للنهج الذي اعتمده الاجتماع الثاني للدول الأطراف، تستند الترتيبات المتعلقة بالميزانية التي اتخذت من أجل المحكمة إلى نهج تدريجي يراعي احتياجات المحكمة ويحقق المستوى الأمثل من الكفاءة. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء المراعاة الواجبة لحجم العمل القضائي الذي تضطلع به المحكمة.

٥ - وفي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، سيشمل العمل القضائي للمحكمة قضية واحدة على الأقل هي القضية رقم ٢١، (طلب فتوى مقدم من اللجنة دون الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك). وبالإضافة إلى ذلك، على نحو ما نصت عليه الاتفاقية، يجب على المحكمة أن تظل على استعداد خلال الفترة المالية المعنية للنظر في أي قضايا عاجلة تعرض عليها، مثل قضايا الإفراج الفوري في إطار المادة ٢٩٢ وطلبات اتخاذ تدابير مؤقتة في إطار المادة ٢٩٠ من الاتفاقية.

٦ - وباستثناء النفقات المتصلة بالقضايا التي يتوقف مستوها دائما على حجم عمل المحكمة، تتبع ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ نهجا قائما على نمو صفري عام، مقارنة بميزانية الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

٧ - وقد أدرجت الاعتمادات المتعلقة بنظام المعاشات التقاعدية للقضاة في إطار الباب ١ (القضاة) في الميزانيات السابقة في بند مستقل من الميزانية من أجل إتاحة التمييز بين بنود الميزانية المتعلقة بأجور القضاة العاملين حاليا في المحكمة وبنود الميزانية المتعلقة بالمعاشات التقاعدية للقضاة السابقين والمقبلين على التقاعد والأزواج الباقين على قيد الحياة. وجرت إضافة باب جديد، الباب ٢ (نظام المعاشات التقاعدية للقضاة) ويتألف من بندين من بنود الميزانية هما: (أ) ''المعاشات التقاعدية قيد الدفع'' (٢-١) و ''معاشات القضاة المقبلين على التقاعد'' (٢-٢). وبناء على ذلك، جرت إعادة ترقيم بند ''التكاليف العامة'' في الميزانية تحت باب ''القضاة'' والأبواب التالية ابتداء من ''تكاليف الموظفين''.

المعايير المستخدمة في إعداد مقترحات الميزانية

٨ - وفقا للنظام المالي للمحكمة، تُعرض الميزانية المقترحة للفترة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦ باليورو. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن دولار الولايات المتحدة لا يزال هو العملة المرجعية لبعض بنود الميزانية، مثل بدلات القضاة، والتكاليف العامة للقضاة، ونظام المعاشات التقاعدية للقضاة، وبدل التمثيل. ويستخدم دولار الولايات المتحدة أيضا بوصفه العملة المرجعية لتقديرات الميزانية المتعلقة بتكاليف الموظفين (موظفو الفئة الفنية) التي تصدرها الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، تخضع بنود الميزانية هذه لتقلبات أسعار الصرف بين دولار

الولايات المتحدة واليورو. ولعله من الجدير بالملاحظة، مع ذلك، أن آلية تسوية مقر العمل لأجور القضاة وكذلك لموظفي الفئة الفنية ستخفف وستستوعب إلى حد كبير الآثار المترتبة على تقلبات أسعار الصرف بين دولار الولايات المتحدة واليورو.

٩ - وعملا بالقرار الذي اتخذه الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف (SPLOS/98، الفقرة (أ))، جرى حساب مخصصات الميزانية في ما يتعلق بالوظائف الثابتة على أساس إجمالي المرتب. واشتملت الأنصبة المقررة لاشتراكات الدول الأطراف على مبلغ دائن يتصل بمبلغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المتعلقة بتلك الأنصبة. وبناء على ذلك، أُدرجت في مقترحات الميزانية بنود مستلقة تبيّن المرتبات الإجمالية والمبلغ الدائن الخاص بالاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

١٠ - وترد في ما يلي المعايير التي استخدمت لإعداد مشروع الميزانية:

(أ) حجم العمل القضائي للمحكمة؛

(ب) قرارات اجتماع الدول الأطراف؛

(ج) سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو هو ٠,٧٣١، وفق ما اعتمدته الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٤؛

(د) بدل الإقامة اليومي لهامبورغ في آذار/مارس ٢٠١٤ هو ٣٢٢ يورو حسب ما اعتمدته لجنة الخدمة المدنية الدولية؛

(هـ) تستند التقديرات المتعلقة بتكاليف الموظفين إلى تكاليف قياسية صادرة عن شعبة تخطيط البرامج والميزانية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة (الإصدار ٤، المنطبق على لاهاي، ٢٠١٥)؛

(و) تستند التقديرات المتعلقة بأجور القضاة إلى مضاعف تسوية المقر البالغ ٥٥,٤ وسعر الصرف بين دولار الولايات المتحدة واليورو لشهر آذار/مارس ٢٠١٤ (٠,٧٣١)، حسب ما اعتمدته الأمم المتحدة؛

(ز) معدل التضخم المطبق في البلد المضيف (١,٦٨ في المائة).

١١ - ويرد في المرفق الأول لهذه الوثيقة جدول يبيّن الميزانية المقترحة للمحكمة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. ويتضمن الجدول أيضا الميزانيات المعتمدة للفترات المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠ و ٢٠١١-٢٠١٢ و ٢٠١٣-٢٠١٤ وسجل الأداء لكل من الفترتين الماليتين ٢٠٠٩-٢٠١٠ و ٢٠١١-٢٠١٢.

العمل القضائي

١٢ - زاد حجم العمل القضائي للمحكمة زيادة كبيرة على مدى الفترتين الماليتين الماضيتين. ففي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، تناولت غرفة منازعات قاع البحار طلب فتوى مقدم من السلطة الدولية لقاع البحار في أيار/مايو ٢٠١٠ (القضية رقم ١٧). وفي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، تناولت المحكمة أيضا طلب فرض تدابير مؤقتة في القضية رقم ١٨ (قضية سفينة إم/في ''لويزا'' (سانت فنسنت وجزر غرينادين ضد مملكة إسبانيا) (*M/V "Louisa" Case (Saint Vincent and the Grenadines v. Kingdom of Spain)*) وصدر الأمر في هذه القضية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

١٣ - وخلال الفترة المالية ٢٠١١-٢٠١٢، تناولت المحكمة موضوع الدعوى في قضية النزاع المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين بنغلاديش وميانمار في خليج البنغال (بنغلاديش/ميانمار) (القضية رقم ١٦). وخلال الفترة نفسها، قامت المحكمة أيضا بجزء من الإجراءات (جلسة الاستماع، والمداولات الأولية، والمشروع الأولي للحكم) في سياق النظر في موضوع قضية هي القضية رقم ١٨ (قضية سفينة إم/في ''لويزا'' (سانت فنسنت وجزر غرينادين ضد مملكة إسبانيا). وبالإضافة إلى ذلك، نظرت المحكمة في طلب اتخاذ تدابير مؤقتة قدمته في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ الأرجنتين ضد غانا في قضية السفينة ''آرا ليبرتاد'' (القضية رقم ٢٠). وصدر الأمر المتعلق بهذه القضية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

١٤ - وخلال الفترة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤، واصلت المحكمة نظرها في القضية رقم ١٨ (قضية سفينة إم/في ''لويزا'' (سانت فنسنت وجزر غرينادين ضد مملكة إسبانيا) وصدر الحكم في القضية في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣. وتناولت المحكمة أيضا الإجراءات المتعلقة بالقضية رقم ١٩ (السفينة ''فيرجينيا ج'' (بنما/غينيا - بيساو) وسيصدر الحكم في هذه القضية في الربع الثاني من عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، قدم طلب فرض تدابير مؤقتة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ من جانب مملكة هولندا ضد الاتحاد الروسي في قضية السفينة ''*Arctic Sunrise*'' (القضية رقم ٢٢). وأصدرت المحكمة أمرها في القضية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣، تلقت المحكمة طلبا من اللجنة دون الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك لإصدار فتوى. وأدرج طلب إصدار الفتوى هذا في قائمة القضايا بوصفه القضية رقم ٢١. وستجرى أيضا في عام ٢٠١٤ جلسة الاستماع وجزء من المداولات في القضية رقم ٢١، (طلب فتوى مقدم من اللجنة دون الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك).

١٥ - وخلال الفترة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦، ستواصل المحكمة نظرها في القضية رقم ٢١. ونتيجة لذلك، تتضمن مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ أحكاما تتعلق بالنظر في قضية واحدة من حيث الموضوع. وعلاوة على ذلك، من أجل ضمان الاضطلاع بالمهام القضائية التي كلفت بها المحكمة بموجب المادتين ٢٩٠ و ٢٩٢ من الاتفاقية، تتضمن مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ أحكاما تمكن المحكمة من معالجة ثلاث قضايا عاجلة. وقد رصدت اعتمادات لثلاث دعاوى عاجلة في إطار الجزء جيم (التكاليف المتصلة بالقضايا). وكما دأبت عليه المحكمة، وبهدف تعزيز الكفاءة وتقليل التكاليف، من المقرر أن تعقد الدورات الإدارية للمحكمة بالاقتران قدر الإمكان مع الدعاوى القضائية المعروضة على المحكمة.

١٦ - وقد أدرجت في إطار الجزء جيم (التكاليف المتصلة بالقضايا) في مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ تقديرات الميزانية المتعلقة بالقضية رقم ٢١ وبالنظر في ثلاث قضايا عاجلة. وتستند هذه التقديرات إلى برنامج العمل القضائي التالي:

(أ) القضية رقم ٢١ (الجزء المعني من النفقات المتعلقة بالقضية الذي سيُغطى في ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦؛ انظر الفقرتين ٤١ و ٤٢ أدناه)؛

- ٢٢ يوما من أيام انعقاد المحكمة؛
- ٥ أيام لاجتماعات لجنة الصياغة؛

(ب) ثلاث دعاوى قضائية عاجلة خلال الفترة المالية؛

- ٦ أسابيع للاجتماعات في عام ٢٠١٥ و ٣ أسابيع للاجتماعات في عام ٢٠١٦، بما في ذلك جلسات الاستماع، والمداولات، وإصدار الأوامر والأحكام.

القضاة

١٧ - حُدد مستوى أجور أعضاء المحكمة الدولية لقانون البحار في الاجتماع الرابع للدول الأطراف المعقود عام ١٩٩٦. وفي هذا الصدد، أقر اجتماع الدول الأطراف مبدأ المحافظة على التعادل مع مستويات أجور قضاة محكمة العدل الدولية.

١٨ - وقد قرر الاجتماع الرابع للدول الأطراف أن يتألف الأجر السنوي للقضاة، باستثناء الرئيس، من ثلاثة عناصر (انظر SPLOS/8 و SPLOS/WP.3/Rev.1) هي:

(أ) بدل سنوي يسدد على دفعات شهرية، ويمثل هذا البدل ثلث الحد الأقصى للمرتب الأساسي السنوي (على أساس المستوى الحالي للأجر)؛

(ب) بدل خاص عن كل يوم يضطلع فيه القاضي بأعمال المحكمة. والحد الأقصى للبدل الخاص هو ثلث المرتب الأساسي الصافي السنوي مقسوما على ٢٢٠ يوم عمل؛

(ج) بدل إقامة عن كل يوم يكون مطلوبا فيه من القاضي الحضور في مقر المحكمة. وتحدد لجنة الخدمة المدنية الدولية مستوى بدل الإقامة وأقصى ما يدفع فيه هو ثلث المرتب الأساسي الصافي السنوي.

١٩ - وبعد اعتماد الجمعية العامة نظاما جديدا لأجور قضاة محكمة العدل الدولية استنادا إلى آلية تسوية مقر العمل (المقرر ٥٤٧/٦٢)، اتخذ الاجتماع التاسع عشر للدول الأطراف في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ قرارا يقضي بتحديد المرتب الأساسي الصافي السنوي لأعضاء المحكمة في مبلغ قدره ١٦١ ٦٨١ دولارا اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، مع تسوية مقابلة لمقر العمل محسوبة على أساس مضاعف يساوي ١ في المائة من المرتب الأساسي الصافي، يطبَّق عليه حسب مقتضى الحال، مضاعف تسوية المقر الساري في هامبورغ، مع مراعاة آلية تسوية مقر العمل كما اقترحها الأمين العام في الفقرة ٧٧ من تقريره عن شروط خدمة وأجور المسؤولين من غير مسؤولي الأمانة العامة (A/62/538)[(١)].

٢٠ - وقد قرر الاجتماعُ الحادي والعشرون للدول الأطراف في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ أنه

> ... يتعيّن، عند إجراء التنقيحات المقبلة لجدول المرتبات الأساسية الساري على موظفي الأمم المتحدة من الفئة الفنية والفئات العليا التي تتم عن طريق ضمّ نقاط مضاعف تسوية مقر العمل إلى جدول المرتبات الأساسية مع إجراء ما يقابل ذلك من إعادة تسوية لمضاعفات تسوية مقر العمل، إجراء تسوية أيضا للمرتب الأساسي السنوي الذي يحصل عليه أعضاء المحكمة

(١) يرد في الفقرة ٧٧ ما يلي:

> في حالة النظر في المقترح [بدء العمل بنظام تسوية المقر][...]، فسيقترح أيضا الأمين العام [...] القيام، عند إجراء التنقيحات المقبلة لجدول المرتبات الأساسية الساري على موظفي الفئة الفنية وما فوقها، والتي تجرى عن طريق ضم نقاط مضاعف تسوية المقر إلى جدول المرتبات الأساسية مع إجراء ما يقابل ذلك من إعادة تسوية لمضاعفات تسوية مقر العمل، بإجراء تسوية للمرتب الأساسي السنوي الذي يحصل عليه أعضاء محكمة العدل الدولية، والقضاة والقضاة المخصصون للمحكمتين بتطبيق النسبة ذاتها وفي وقت متزامن. (التوكيد مضاف)

بتطبيق النسبة ذاتها وفي وقت متزامن كما هو الحال بالنسبة إلى قضاة محكمة العدل الدولية (SPLOS/230).

٢١ - ووافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٣/٦٨ على زيادة مرتبات الموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا على النحو الذي أوصت به لجنة الخدمة المدنية الدولية. وعلاوة على هذه الزيادة وعملا بمقرر الجمعية العامة ٥٤٧/٦٢ المتعلق بنظام أجور القضاة، زِيد المرتب الأساسي الصافي السنوي لأعضاء محكمة العدل الدولية ليبلغ ١٦٩ ٤١٩ دولارا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وبناء على ذلك، عدل الحد الأقصى لأجور قضاة المحكمة ليصل إلى نفس مستوى أجور أعضاء محكمة العدل الدولية، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٢٢ - وفي ضوء المقررين المذكورين سابقا، جرى حساب تقديرات البدلين السنوي والخاص لقضاة المحكمة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ الواردة في المرفقات الخامس والسابع والثامن عن طريق تطبيق مضاعف تسوية مقر العمل المنطبق على هامبورغ لشهر آذار/مارس ٢٠١٤ وسعر الصرف بين دولار الولايات المتحدة واليورو الذي حددته الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٤ على المرتب الأساسي السنوي المعدل.

قلم المحكمة

٢٣ - بما أن المحكمة مؤسسة قضائية مستقلة، فإن على موظفي قلم المحكمة القيام بطائفة كبيرة من المهام المتصلة بالمسائل القضائية والقانونية وبالميزانية والشؤون المالية والإدارية.

٢٤ - ويقدم قلم المحكمة جميع أشكال الدعم والمساعدة التي تحتاجها المحكمة لمعالجة القضايا المعروضة عليها، بما في ذلك إجراء البحوث القانونية، والتوثيق، والترجمة التحريرية والشفوية، والمحاضر الحرفية، والاتصال بالقضاة والأطراف في القضايا والدول والمنظمات المعنية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، قلم المحكمة مسؤول عن إعداد وتوزيع الوثائق والمنشورات والبيانات الصحفية المتصلة بالقضايا.

٢٥ - وقد ظل عدد الموظفين في حدود ٣٧ موظفا منذ عام ٢٠٠٣. ونظرا لمحدودية عدد الموظفين، يطلب من عدة موظفين أداء مجموعة مختلفة من المهام، ولا سيما خلال النظر في القضايا. وعندما يتعين تناول قضية من القضايا، يُستعان بدعم مؤقت إضافي (من المترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين ومدوني المحاضر الحرفية والمساعدة في مجال السكرتارية). غير أنه لأسباب تتعلق بالسرية على وجه الخصوص، لا يمكن إسناد كل المهام إلى موظفين مؤقتين.

٢٦ - وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة الأخيرة في العمل القضائي الذي تقوم به المحكمة أدت إلى زيادة كبيرة في حجم عمل قلم المحكمة، مما تطلب من الموظفين القيام بمزيد من المسؤوليات على مدى فترة طويلة من الزمن، بما في ذلك خلال أيام عطلة نهاية الأسبوع والعطل. وعلى وجه الخصوص، يتسم عمل مكتب الشؤون القانونية بأهمية حاسمة لكفاءة أداء العمل الأساسي الذي تضطلع به المحكمة، وينكبُّ موظفو الشؤون القانونية بنشاط على دعم العمل القضائي للمحكمة، وذلك دور يؤدون فيه مهاما متعددة (من بينها دراسة مذكرات الدفاع الخطية، وإعداد المذكرات بشأن الفقه القضائي أو المسائل الإجرائية، والتحضير لإجراء المشاورات مع الأطراف، وإعداد محاضر المداولات القضائية، وتقديم المساعدة أثناء المداولات وفي أعمال لجنة الصياغة) وعادة يكون ذلك في ظل قيود زمنية شديدة خلال النظر في القضايا العاجلة.

٢٧ - وحتى ١ آب/أغسطس ٢٠١٣، كان مكتب الشؤون القانونية التابع للمحكمة يتألف من خمسة موظفين من الفئة الفنية (٢ ف-٤، وموظف برتبة ف-٣ وموظف برتبة ف-٢ تحت إشراف كبير موظفي الشؤون القانونية/رئيس مكتب الشؤون القانونية برتبة ف-٥). وبالإضافة إلى المهام القانونية المتعلقة بالمسائل القضائية والإدارية، يُعهد إلى موظفي الشؤون القانونية بمسؤوليات أخرى، تتعلق أساسا بتنظيم جلسات الاستماع، وإعداد المحاضر الحرفية للجلسات العامة، واستعراض ترجمات المرافعات والوثائق القضائية، وإنجاز الأعمال التحضيرية لنشر القرارات والوثائق القضائية. وفي ضوء زيادة حجم عمل المحكمة في المسائل القضائية، من الضروري تقديم مساعدة كبيرة إلى مكتب الشؤون القانونية بهدف تعزيز كفاءته. وتحقيقا لتلك الغاية، يقترح إنشاء وظيفة جديدة من فئة الخدمات العامة، وذلك أساسا للاضطلاع بالمهام التالية: المساعدة في صياغة المراسلات الإدارية المتصلة بالقضايا، وفي إعداد وتنظيم المواد البحثية والمذكرات، وفي تنظيم جلسات الاستماع، وإعداد الوثائق القضائية؛ وتنظيم الوثائق القانونية والقضائية؛ وفي التجهيز الشكلي للتقارير والمحاضر الموجزة المتعلقة بالقرارات وإصدارها؛ والمساعدة في جمع الوثائق القانونية وإعداد المنشورات التي تصدرها المحكمة. وبالنظر إلى هذه المهام، ينبغي أن تكون لدى شاغل هذه الوظيفة معرفة بالمسائل القانونية وتدريب عليها. وفي هذا السياق، لا بد من التشديد على أنه، رغم زيادة أنشطة المحكمة على مدى السنوات الأخيرة، هذه هي المرة الأولى منذ عام ٢٠٠٣ التي يقترح فيها إنشاء وظيفة إضافية. وبناء على التكاليف القياسية للأمم المتحدة، ستتطلب هذه الوظيفة الجديدة مبلغا قدره ٨٠ ٥٨٩ يورو لمدة سنتين.

٢٨ - وهناك مسؤولية أخرى يتولاها قلم المحكمة هي إدارة الشؤون المالية للمحكمة وتشمل تنفيذ الميزانية وجمع التبرعات من الدول الأطراف.

٢٩ - ويتولى قلم المحكمة كذلك مسؤولية الشؤون الإدارية للمحكمة وتشمل شؤون موظفي المحكمة والأفراد العاملين فيها، وتشغيل أماكن المحكمة وصيانتها بما في ذلك مسائل الأمن؛ وتوفير خدمات المكتبة وصيانة المحفوظات؛ والمراسم؛ وتشغيل النظم الإلكترونية وصيانتها، بما في ذلك المعدات وقواعد البيانات وموقع المحكمة على شبكة الإنترنت؛ وتقديم الدعم الإداري واللوجستي اللازم لسفر القضاة في المهام الخاصة بالمحكمة. ويتولى أيضا إدارة برامج التمرن الداخلي والتدريب وبناء القدرات على تسوية المنازعات في إطار الاتفاقية. ويتولى أيضا قلم المحكمة تقديم المساعدة في إقامة علاقات مع الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية، إضافة إلى الإدارات والوكالات المعنية التابعة لحكومة البلد المضيف وحكومات الدول الأطراف.

٣٠ - وفي عام ٢٠١٢، أعيد تشكيل إدارة الشؤون الإدارية لزيادة كفاءتها، وذلك بناء على موافقة اجتماع الدول الأطراف على الاقتراح الذي قدمته المحكمة في هذا الصدد. ولما كان هناك في ما يتعلق بالميزانية والشؤون المالية عدد من المهام التي يشرف عليها نائب رئيس قلم المحكمة عن كثب، فقد ألغيت وظيفة رئيس الشؤون الإدارية (رتبتها ف-٥) ونقلت الوظيفة برتبتها تلك إلى مكتب الشؤون القانونية كوظيفة لكبير موظفي الشؤون القانونية/رئيس مكتب الشؤون القانونية. وابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أصبحت دائرة شؤون الموظفين، والإدارة العامة وخدمات المؤتمرات والمباني/الأمن تحت مسؤولية رئيس شؤون الموظفين والمباني والأمن، وهي وظيفة أعيد تصنيفها إلى الرتبة ف-٤. وتحت إشراف رئيس شؤون الموظفين والمباني والأمن، كُلف موظفان من فئة الخدمات العامة بإنجاز المهام المتعلقة بشؤون الموظفين.

٣١ - وتشمل إدارة شؤون الموظفين أمورا من جملتها تجهيز المستندات المتعلقة بتعيين واستقدام الموظفين والخبراء الاستشاريين ومقدمي خدمات المساعدة المؤقتة وإجراءات انتهاء خدماتهم، فضلا عن الوثائق المتعلقة باستحقاقات الموظفين، وإعداد الوثائق المتعلقة بالمتعاقدين؛ وحساب الاستحقاقات والبدلات وإصدار وثائق التخليص المتعلقة بكشوف المرتبات؛ وإعداد الملفات والاستمارات المرجعية للاسترشاد بها في المجالات الإدارية؛ ومسك ملفات الموظفين ورصد ساعات دوامهم وساعات عملهم الإضافي؛ وضمان تطبيق النظامين الإداري والأساسي للموظفين، والتعليمات الإدارية والمبادئ التوجيهية في شؤون الموظفين؛ وإعداد وتجهيز الوثائق المتعلقة بالتأمين الصحي للموظفين ووثائق التأمين الصحي المتصلة بعمل القضاة؛ ومسك واستكمال ملفات المعاشات التقاعدية للقضاة وحساب استحقاقاتهم وبدلاتهم.

٣٢ - وبالنظر إلى أن رئيس شؤون الموظفين والمباني والأمن هو المسؤول أيضا عن شؤون المباني والأمن، وأن هذه الشؤون تأخذ الكثير من وقته، فقد بات من الضروري أن يفوض جانبا من مسؤوليته المتعلقة بشؤون الموظفين إلى موظف يعمل تحت إشرافه يعهد إليه بمهام تنطوي على مسؤوليات أعلى، أي تتطلب أن يكون من موظفي الفئة الفنية. لذا، يقترح إعادة تصنيف وظيفة المساعد الإداري (شؤون الموظفين) من الرتبة خ ع-٧ إلى الرتبة ف-٢. وسيحدث ذلك زيادة في الميزانية قدرها ٦ ٢٧٤ يورو لفترة سنتين.

٣٣ - وبغية الحد من أثر الزيادتين المشار إليهما في الفقرتين ٢٧ و ٣٢، يتوقع تخفيض النفقات المتكررة بما مجموعه ٠٠٠ ٢١ يورو (انظر الفقرة. ٣٦ (ز)).

الزيادة والنقصان

٣٤ - تواصل المحكمة، على نحو ما أشير إليه في الفقرة ٦ أعلاه، الاسترشاد بنهج النمو الصفري عموما في إعداد مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وتمشيا مع هذا النهج، تشير الميزانية المقترحة إلى المواضع التي حصلت فيها زيادات أو تخفيضات معينة مقابل اعتمادات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

٣٥ - ويتضح من مقترحات ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ وجود زيادات في بنودها التالية:

النفقات المتكررة وغير المتكررة

(أ) بالاستناد إلى الزيادة في مبلغ بدل الإقامة اليومي، وفي ضوء أسعار الصرف ومضاعف تسوية مقر العمل لآذار/مارس ٢٠١٤، زِيدت البدلات الخاصة للقضاة بمبلغ قدره ٣٠٠ ٨ يورو، مقارنة بالمبلغ الذي اعتمد تحت الباب ١ (القضاة) من ميزانية الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤؛

(ب) ترصد ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ اعتمادا للمعاشات التقاعدية قدره ٩٠٠ ٣٧٣ ١ يورو، أي بزيادة عما رصد لميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٥ قدرها ٢٠٠ ٤٩٣ يورو تعزى أساسا إلى الاحتياجات من المعاشات التقاعدية لسبعة قضاة تنتهي مدة خدمتهم في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (انظر الفقرتين ٧٧ و ٨٧). وسيعدل هذا المبلغ بما يفي بالاحتياجات الفعلية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ وفقا لما سيسفر عنه انتخاب حزيران/يونيه ٢٠١٤ التي يجري كل ثلاث سنوات؛

(ج) ويتضح من البند المعنون ''الوظائف الثابتة'' من الميزانية وجود زيادة قدرها ٠٠٠ ٤٢١ يورو. وتعزى هذه الزيادة إلى التكاليف القياسية للمرتبات (الإصدار ٤ المنطبق على سنة ٢٠١٥) والوظيفة المقترحة من فئة الخدمات العامة لمساعد للشؤون القانونية (٥٨٩ ٨٠ يورو) (انظر الفقرة ٢٧ أعلاه) ورفع مستوى وظيفة فئة الخدمات العامة خ ع-٧ إلى وظيفة من الفئة الفنية برتبة ف-٢ (٢٧٤ ٦ يورو) (انظر الفقرة ٣٢ أعلاه)؛

(د) عدلت النفقات المتكبدة باليورو لاحتساب معدل التضخم، وهو أسفر عن زيادة قدرها ٠٠١ ٢٧ يورو. وأخذ في الاعتبار معدل تضخم نسبته ١,٦٨ في المائة، وفقا لما حدده المكتب الإحصائي الألماني للفترة من آذار/مارس ٢٠١٢ إلى شباط/فبراير ٢٠١٤، في ما يتعلق بالبنود التالية:

- السفر لحضور الجلسات
- التدريب؛
- الضيافة؛
- استئجار المعدات وصيانتها؛
- المكتبة - شراء الكتب والمنشورات؛
- شراء المعدات؛

(هـ) في ضوء الزيادة الكبيرة التي استجدت على مدى السنوات الماضية في الرسوم المصرفية، تقترح زيادة قدرها ٠٠٠ ١ يورو في بند الميزانية المعنون ''خدمات ورسوم متنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)''؛

(و) يرصد في إطار بند الميزانية المعنون ''الخدمات الخاصة (المراجعة الخارجية للحسابات)'' مبلغ قدره ٨٠٠ ٢٠ يورو لتغطية تكاليف قيام شركة إرنست أند يانغ بمراجعة البيانات المالية للمحكمة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. ويمثل هذا المبلغ العرض المقدم من شركة مراجعة الحسابات لمراجعة البيانات المالية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وبسبب حالة من حالات الإغفال، لا يمثل المبلغ المعتمد في ميزانية الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ سوى نصف المبلغ المطلوب. ومن ثم، ينطوي المبلغ المطلوب للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ على زيادة قدرها ٤٠٠ ١٠ يورو مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ (انظر الفقرة ١٠٤). ويبلغ مجموع الزيادات المقترحة أعلاه ٠٠٠ ٩٦١ يورو.

٣٦ - ويتضح من مقترحات ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ وجود زيادات في البنود التالية:

التكاليف المتصلة بالقضايا

(أ) تشير تقديرات ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ البالغة ٠٠٠ ٢٥٩ ٢ يورو إلى وجود ثلاث قضايا عاجلة يتعين تمويلها ضمن الجزء جيم المعنون ''التكاليف المتصلة بالقضايا'' (انظر الفقرة ٤٤ والمرفق السابع أدناه). وهذا سيزيد بمبلغ قدره ٩٥٠ ٤٤٧ يورو على الاعتمادات الموافق عليها للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤؛

(ب) تتضمن كذلك ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ اعتمادا للقضية رقم ٢١ قدره ٣٠٠ ٠٠٥ ١ يورو (انظر الفقرتين ٤١ و ٤٢، والمرفق الثامن أدناه). ويغطي هذا الاعتماد جزءا من مجموع النفقات المتصلة بهذه القضية، بما أنه من المقرر تغطية الجلسة وجزء من مداولات المحكمة في عام ٢٠١٤ من الاعتمادات المرصودة لميزانية الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. ويستند مبلغ ٣٠٠ ٠٠٥ ١ يورو إلى الجدول المؤقت التالي: مداولات المحكمة بشأن مسودة الفتوى (٢٢ يوما)؛ واجتماعات لجنة الصياغة (١١ يوما)؛

(ج) بناء على ذلك، يتوقع أن تكون التكاليف المتصلة بالقضايا أقل بمبلغ قدره ٠٢٠ ٠٤٢ ٢ يورو مما كانت عليه في ميزانية الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، أي بانخفاض قدره ٧٣٠ ٥١٢ ١ يورو في باب ''القضاة'' وانخفاض قدره ٢٩٠ ٥٢٩ يورو في باب ''تكاليف الموظفين''؛

النفقات المتكررة

(د) رفع الحد الأقصى لأجور القضاة في المحكمة بمعدل ٠,١٩ في المائة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ونتيجة لذلك، عُدل أجورهم لتبلغ ٤١٩ ١٦٩ يورو (انظر الفقرة ٢١ أعلاه). غير أنه نظرا للأثر المزدوج الناشئ عن انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو، ومعامل تسوية مقر العمل[٢]، خُفض الاعتماد المرصود في إطار البند المعنون ''البدلات السنوية'' من الميزانية بمبلغ قدره ١٠٠ ٥ يورو.

(٢) في ما يتعلق بشهر آذار/مارس ٢٠١٤، حدد سعر صرف دولار الولايات المتحدة بما نسبته ٠,٧٣١ يورو وحدد مضاعف تسوية مقر العمل المنطبق على هامبورغ بما نسبته ٥٥,٤ في المائة، في حين أن سعر الصرف، في آذار/مارس ٢٠١٢ ، أي وقت إعداد ميزانية الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، كان يبلغ ٠,٧٤٦ وكان معدل تسوية المقر المنطبق على هامبورغ يبلغ ٥٢,٨ في المائة.

(هـ) خلال الفترة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦، لن يكون هناك انتخاب لشغل منصب رئيس المحكمة. ولذا، لن يرصد أي اعتماد لتغطية منحة استقرار الرئيس وعودته إلى الوطن. وبالمثل، لم يرصد أي اعتماد لتكاليف نقل أمتعة القضاة، حيث إنه لن يكون هناك قضاة تنتهي مدة خدمتهم خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. ومن ثم، ستنطوي ميزانية هذه الفترة على انخفاض تحت بند ''تكاليف القضاة'' قدره ٥٠٠ ٨٦ يورو مقارنة بالاعتمادات التي رصدت للفترة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤؛

(و) ينطوي البند المعنون ''بدل التمثيل '' من الميزانية على انخفاض قدره ٢٠٠ يورو يعزى إلى سعري صرف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو في آذار/مارس ٢٠١٢ (٠,٧٤٦) وآذار/مارس ٢٠١٤ (٠,٧٣١)؛

(ز) استنادا إلى الأداء في الفترات المالية السابقة، يتوقع حدوث انخفاض بمبلغ ٠٠٠ ٢١ يورو يشمل بنودا معينة من الميزانية، وهي:

- العمل الإضافي؛
- الموظفون المؤقتون للاجتماعات؛
- المساعدة المؤقتة العامة؛
- صيانة الأماكن بما في ذلك الأمن؛
- الاتصالات؛
- اللوازم والمواد
- الطباعة والتجليد الخارجيان؛

ويبلغ مجموع الانخفاض المتوخى ٨٢٠ ١٥٤ ٢ يورو.

٣٧ - وعلى الرغم من الزيادة المطردة في تكاليف السفر بالطائرة، لم يتغير المبلغ المقترح إدراجه تحت البند المعنون ''السفر في مهام رسمية'' من الميزانية مقارنة بما كان عليه الاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، وذلك بغية تقليل الزيادة في النفقات المتكررة. وكما كان الحال في الماضي، استند في حساب التكاليف العامة للموظفين إلى تقديرات التكاليف الفعلية وستظل في نفس مستوى ما جرت الموافقة عليه من اعتمادات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ (انظر الفقرة ٨٤، والمرفق الحادي عشر أدناه).

٣٨ - ومع مراعاة الزيادات المقترحة في الفقرة ٣٥ (٠٠٠ ٩٦١ يورو) وكذلك التخفيضات المشار إليها في الفقرة ٣٦ (٨٢٠ ١٥٤ ٢ يورو)، تُتوقع زيادة إجمالية في ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ قدرها ٨٢٠ ١٩٣ ١ يورو.

ثانيا - مشروع الميزانية المقترحة

الجزء جيم (البابان ١١ و ١٢)
التكاليف المتصلة بالقضايا

٣٩ - في عام ١٩٩٩، أقر الاجتماع التاسع للدول الأطراف اعتمادا للطوارئ لمواجهة التكاليف المتصلة بالقضايا. وعملا بالقرار الذي اتخذه الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف، أُعيدت تسمية هذا الجزء من الميزانية بحيث صار اسمه ”التكاليف المتصلة بالقضايا“ (SPLOS/96، الفقرة ٢). ووفقا لذلك المقرر، أصبحت المصروفات المتعلقة بالاجتماعات القضائية تدرج في جزء مستقل من الميزانية يشمل التكاليف المتصلة بالقضايا (الجزء جيم، التكاليف المتصلة بالقضايا).

٤٠ - وستبدأ المداولات في القضية رقم ٢١ في آب/أغسطس ٢٠١٤، وستنتهي في الربع الثاني من عام ٢٠١٥. وبناء على ذلك، تُمول التكاليف المتعلقة بالمداولات الجارية في عام ٢٠١٤ من ميزانية الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، وسترد في ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ التكاليف المتصلة بالفترة المتبقية التي تتواصل فيها هذه المداولات. وفي ضوء التجربة المكتسبة من القضايا السابقة، تتوقع الميزانية المقترحة للفترة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦ الأعمال القضائية التالية:

(أ) القضية رقم ٢١ (انظر المرفق الثامن من هذه الوثيقة): ٢٢ يوما من اجتماعات المحكمة و ١١ يوما من اجتماعات لجنة الصياغة؛

(ب) الدعاوى القضائية العاجلة (انظر المرفق السابع): ٦٣ يوما من الجلسات خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ تشمل جلسات الاستماع والمداولات وتلاوة الأوامر والأحكام.

القضية رقم ٢١

٤١ - قدمت القضية رقم ٢١ في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣ . وعملا بلائحة المحكمة والقرار المتعلق بالممارسة القضائية الداخلية للمحكمة، ستنعقد المحكمة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ لإجراء مداولات وجلسات استماع على النحو التالي:

آب/أغسطس - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

(أ) المداولات المعقودة قبل المرافعات الشفوية بموجب المادة ٦٨ من اللائحة: يومان؛

(ب) المرافعات الشفوية بموجب المادة ٦٩ من اللائحة: ٤ أيام؛

(ج) المداولات الأولية بعد المرافعات الشفوية بموجب المادة ٥ من القرار المتعلق بالممارسات القضائية الداخلية: ١٥ يوما؛

(د) اجتماع لجنة الصياغة بموجب المادة ٧ من القرار المتعلق بالممارسة القضائية الداخلية: ١٣ يوما؛

كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ٢٠١٥

(هـ) اجتماع لجنة الصياغة بموجب المادة ١١ من القرار المتعلق بالممارسة القضائية الداخلية: ١١ يوما؛

(و) المداولات المتعلقة بمسودة الفتوى بموجب المادة ٨ من القرار المتعلق بالممارسة القضائية الداخلية، وتلاوة الحكم: ٢٢ يوما.

٤٢ - وبما أن مداولات المحكمة بشأن مسودة الفتوى واجتماعات لجنة الصياغة ستعقد في عام ٢٠١٥، فإنه من المتوقع أن يرصد في ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ اعتماد يغطي تكاليفهما. وسوف تعقد هذه الجلسات، قدر الإمكان، بالاقتران مع الدورات الإدارية للمحكمة للحد من تكاليف السفر. وتقدر التكاليف بمبلغ ٣٠٠ ٠٠٥ ١ يورو وترد تفاصيلها في المرفق الثامن.

الدعاوى القضائية العاجلة

٤٣ - وفقا للاحتياجات القضائية للمحكمة، يقترح أن تُدرج تحت ”التكاليف المتصلة بالقضايا“ تكاليف تسعة أسابيع من الجلسات في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ لتناول ثلاث قضايا عاجلة وتكاليف تناسبية مرتبطة بها خاصة بجلسات الاستماع والمداولات وتلاوة الأوامر

والأحكام. وتشمل التكاليف المرتبطة بذلك أيضا تكاليف سفر القضاة إلى هامبورغ، والموظفين المؤقتين للاجتماعات، والعمل الإضافي. وترد في المرفق السابع تفاصيل هذا الاعتماد البالغ ٠٠٠ ٢٥٩ ٢ يورو. ويمثل ذلك زيادة قدرها ٩٥٠ ٤٤٧ يورو مقارنة بالاعتماد المقرر للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. ولن يستخدم هذا الاعتماد إلا إذا اجتمعت المحكمة للنظر في القضايا.

مجموع التقديرات

٤٤ - تبلغ تقديرات تكاليف القضية رقم ٢١ والدعاوى القضائية العاجلة ما مجموعه ٣٠٠ ٢٦٤ ٣ يورو، أي بنقصان قدره ٠٢٠ ٠٤٢ ٢ يورو مقارنة بالاعتمادات التي جرت الموافقة عليها تحت البند المعنون ''التكاليف المتصلة بالقضايا'' من ميزانية الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

٤٥ - وفي هذا الصدد، يمكن أن يقرر اجتماع الدول الأطراف تمويل قضية من القضايا العاجلة الثلاث باستخدام صندوق رأس المال المتداول (تحديدا في ما يتعلق بالقضايا). ولهذا الغرض، يمكن أن تسدد إلى هذا الصندوق المساهمة المقابلة لتغطية تكاليف قضية عاجلة واحدة من الفائض النقدي للفترة المالية ٢٠١١-٢٠١٢ البالغ ٠٥١ ٨٧٩ يورو (انظر SPLOS/268). ومن هذا المبلغ، يمكن قيد مبلغ قدره ٠٠٠ ٧٥٣ يورو، مطابق لاحتياجات قضية عاجلة واحدة، لحساب صندوق رأس المال المتداول (في ما يتعلق بالقضايا) وتسليم الرصيد المتبقي للدول الأطراف، وقدره ٠٥١ ١٢٦ يورو، عملا بالقاعدة ٤-٥ من النظام المالي للمحكمة. وإذا ما قبل هذا الاقتراح، فسينخفض مبلغ ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ بمبلغ ٠٠٠ ٧٥٣ يورو. وبذلك، سينقح إجمالي الانخفاض المشار إليه في الفقرة ٣٨ إلى ٨٢٠ ٩٠٧ ٢ يورو (وليس ٨٢٠ ١٥٤ ٢ يورو). ثم ستعدل ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ من ٣٠٠ ٠٤٥ ٢٠ يورو إلى ٣٠٠ ٢٩٢ ١٩ يورو.

الباب ١١
القضاة

١١-١ البدلات الخاصة

٤٦ - يُقترح اعتماد قدره ٥٠٠ ٣٠٤ ١ يورو للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ لتغطية البدلات الخاصة وبدلات الإقامة المقررة للقضاة في ما يتصل بثلاث قضايا عاجلة. ويشمل ذلك بدلا خاصا للأعمال التحضيرية يستند حسابه إلى ستة أسابع عدد الأيام المقررة للجلسات

القضائية. فالنسبة للقضية ٢١، من المتوخى رصد مبلغ ٩٠٠ ٥٩٨ يورو لتغطية البدلات الخاصة وبدلات الإقامة للقضاة. ويشمل ذلك بدلا خاصا للأعمال التحضيرية يستند حسابه إلى ثلثي عدد الأيام المتوخاة للجلسات القضائية. وعلى هذا الأساس، يبلغ مجموع الاعتماد المتعلق بالبدلات الخاصة بالنسبة للقضية رقم ٢١ وثلاث دعاوى قضائية عاجلة ٤٠٠ ٩٠٣ ١ يورو.

١١-٢ أتعاب القضاة المخصصين

٤٧ - أُدرج اعتماد قدره ٢٠٠ ١٦٦ يورو لتغطية الأتعاب المدفوعة إلى قاضيين مخصصين عن جلسات لمدة تسعة أسابيع و ٥٤ يوما من الأعمال التحضيرية المتعلقة بثلاث دعاوى قضائية عاجلة. ولا يلزم قضاة مخصصون في ما يتعلق بالقضية رقم ٢١.

١١-٣ سفر القضاة لحضور الجلسات، بمن فيهم القضاة المخصصون

٤٨ - يلزم رصد مبلغ ٨٠٠ ٣٩٩ يورو لتغطية تكاليف سفر القضاة في ما يتعلق بالقضية رقم ٢١ وثلاث دعاوى قضائية عاجلة للفترة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦.

٤٩ - ومن هذا المبلغ، يُتوخى اعتماد مبلغ ٣٠٠ ٢٣٨ يورو لتغطية تكاليف سفر القضاة، بمن فيهم القضاة المخصصون، في ما يتعلق بثلاث دعاوى قضائية عاجلة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

٥٠ - ويُقترح مبلغ ٥٠٠ ١٦١ يورو لتمويل تكاليف سفر القضاة في القضية رقم ٢١. وفيما يلي الرحلات المتوخاة في عام ٢٠١٥ في ما يتعلق بالقضية رقم ٢١:

(أ) رحلة واحدة ذهابا وإيابا للقضاة لإجراء مداولات بشأن المسودة الأولى للفتوى؛

(ب) رحلة واحدة ذهابا وإيابا للقضاة لإجراء مداولات بشأن المسودة الثانية للفتوى؛

(ج) رحلة واحدة ذهابا وإيابا للقضاة لإجراء مداولات بشأن المسودة النهائية للفتوى، واعتمادها وتلاوتها؛

(د) رحلة واحدة ذهابا وإيابا لأعضاء لجنة الصياغة.

٥١ - على النحو المشار إليه في الفقرة ١٥، ستنظَّم الدورة التاسعة والثلاثون للمحكمة في عام ٢٠١٥ قدر الإمكان، بالاقتران مع المداولات القضائية في القضية رقم ٢١ بشأن مسودة الفتوى. وبالتالي، سوف تُحسب تكاليف السفر المتعلقة بالقضية رقم ٢١ على أساس رحلتين ذهابا وإيابا (وليس ثلاث رحلات) لجميع القضاة، ورحلة واحدة ذهابا وإيابا لأعضاء لجنة الصياغة.

الباب ١٢

تكاليف الموظفين

١٢-١ الموظفون المؤقتون للاجتماعات

٥٢ - رُصد اعتماد مستقل لأغراض الموظفين المؤقتين للاجتماعات من أجل تغطية التكاليف المتصلة بالقضايا. ويغطي هذا الاعتماد المرتبات والتكاليف المتعلقة بسفر المترجمين الشفويين، ومدوني المحاضر الحرفية، والمراجعين، والمترجمين التحريريين، ومشغلي الأجهزة السمعية، والطابعين اللغويين الإضافيين الذين يُوظفون خصيصاً لخدمة الاجتماعات، بما في ذلك جلسات الاستماع والمداولات القضائية. ويغطي هذا الاعتماد أيضا تكاليف الموظفين والأفراد الآخرين المتصلين بخدمات المؤتمرات اللازمين لخدمة الاجتماعات. ويأخذ المبلغ المقترح في الاعتبار أن الموظفين، ولا سيما المترجمون التحريريون والمترجمون الشفويون ومدونو المحاضر الحرفية، ليسوا متوافرين بسهولة في مقر المحكمة.

٥٣ - وتستند تقديرات تكاليف الترجمة الشفوية إلى الأحكام والشروط المطبقة في منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة الحاجة إلى توفير خدمات الترجمة الشفوية خلال مهلة قصيرة ولا سيما أثناء تناول الدعاوى القضائية العاجلة. ويتطلب ذلك العمل خلال عطلات نهاية الأسبوع وأيام العطل الرسمية والاجتماعات الليلية. وتأخذ التقديرات المتعلقة بنفقات الترجمة التحريرية في الاعتبار حجم العمل المتصل بالدعاوى القضائية العاجلة وبالقضية رقم ٢١ التي يمكن استيعابها داخليا ومتوسط عدد الصفحات التي يتعين إرسالها إلى الخارج لترجمتها تحريريا، والذي تطبق عليه المحكمة أسعار الترجمة التحريرية التعاقدية المحددة من مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٥٤ - ومع مراعاة الأسعار المطبقة على خدمات المترجمين التحريريين والشفويين ومدوني المحاضر الحرفية، يقترح مبلغ إجمالي قدره ٩٠٠ ٧٤٩ يورو للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. غير أنه نظرا لانخفاض عدد الاجتماعات القضائية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ مقارنة بعامي ٢٠١٣

و ٢٠١٤، فإن هذا المبلغ يمثل انخفاضا قدره ٠٤٠ ٥١٢ يورو مقارنة بالاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

٢-١٢ العمل الإضافي

٥٥ - يُطلب إلى كثير من الموظفين العمل خارج ساعات العمل الاعتيادية، لا سيما أثناء تناول الدعاوى القضائية العاجلة. وهذا أمر لا بد منه إذا كان يتعين على المحكمة أن تصدر أحكامها في غضون فترات زمنية قصيرة. ولا يمكن دائما الاستعاضة عن المدفوعات المستحقة لقاء العمل الإضافي بإجازات تعويضية، وبخاصة في قلم محكمة صغير الحجم. ويُقترح مبلغ ٧٠٠ ٣٣ يورو لتغطية تكاليف العمل الإضافي أثناء تناول الدعاوى القضائية العاجلة في فترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦. وسيلزم تخصيص سبعة أسابيع للنظر في القضية رقم ٢١ ولا مفر من العمل الإضافي أثناء المداولات. ويُقترح مبلغ ٣٠٠ ١١ يورو لتغطية العمل الإضافي أثناء النظر في القضية رقم ٢١. ويُقترح اعتماد إجمالي قدره ٠٠٠ ٤٥ يورو لهذا البند من الميزانية، وهو ما يمثل انخفاضا بمبلغ ٢٥٠ ١٧ يورو مقارنة بالمخصصات المعتمدة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

الجزء ألف (الأبواب من ١ إلى ٨)

النفقات المتكررة

٥٦ - كما كان الحال في السنوات السابقة، ستعقد المحكمة جلسات تستغرق ٤ أسابيع خلال كل سنة تقويمية لتناول المسائل القانونية المتعلقة بأداء مهامها القضائية فضلا عن معالجة القضايا الإدارية والتنظيمية. وستُعقد دورة لمدة أسبوعين في شباط/فبراير - آذار/مارس ودورة أخرى في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر من كل سنة.

٥٧ - وسيجري النظر خلال هاتين الدورتين في المسائل المتصلة بعمل المحكمة من جانب المحكمة بكامل هيئتها واللجنة المعنية بالقواعد والممارسات القضائية، ومن جانب دوائر المحكمة وهي: غرفة منازعات قاع البحار، والغرفة المعنية بتسوية المنازعات المتصلة بتعيين الحدود البحرية، وغرفة منازعات البيئة البحرية، وغرفة منازعات مصائد الأسماك. وشملت المسائل التي جرى تناولها خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ ما يلي: المسائل المتعلقة باختصاص المحكمة؛ ولائحة المحكمة؛ واختصاص غرفة منازعات قاع البحار؛ ومعلومات عن ممارسات الدول في ما يتعلق بمبلغ الضمان المطلوب في القضايا التي تُحتجز فيها السفن؛ والإفراج الفوري عن السفن المحتجزة بسبب تلويث البيئة البحرية؛ ومختلف أشكال العنف المرتكب في

البحر؛ والنظام القانوني الدولي لمصائد الأسماك؛ والوضع القانوني لبعض المناطق البحرية الخاصة.

٥٨ - وتتناول المحكمة أيضا في هذه الاجتماعات مسائل إدارية وتنظيمية. ولضمان معالجة هذه المسائل بكفاءة، أنشأت المحكمة لجانا خاصة تتكون من قضاة ينظرون بالتفصيل في مختلف المسائل التي تحيلها المحكمة إليهم ويقدمون توصيات لتوافق عليها المحكمة بكامل هيئتها (لجنة الميزانية والمالية؛ ولجنة الموظفين والإدارة؛ ولجنة العلاقات العامة؛ ولجنة المباني والنظم الإلكترونية؛ ولجنة المكتبة والمحفوظات والمنشورات). وتشمل المسائل الإدارية التي يجري تناولها القرارات التي ستتخذ في ما يتصل بتعيين الموظفين، والإشراف على العمل وتنظيم قلم المحكمة، وصيانة مباني المحكمة وما يتصل بها من مرافق، والعلاقات العامة ومنشورات المحكمة من قبيل الأحكام والأوامر، وإعداد مشروع الميزانية، والتقرير السنوي، والمقترحات المقدمة إلى اجتماع الدول الأطراف.

الباب ١

القضاة

٥٩ - قرر الاجتماع الثاني للدول الأطراف أن يكون مستوى أجر القضاة في محكمة العدل الدولية أساسا للمقارنة (SPLOS/4). وبمراعاة أجور أولئك القضاة، أصبح المرتب الأساسي السنوي لقضاة محكمة قانون البحار، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، في المستوى المشار إليه في الفقرة ٢١ أعلاه.

٦٠ - وترد في المرفق الخامس تقديرات الميزانية المتصلة بأجور القضاة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ الواردة تحت الجزء ألف ''النفقات المتكررة''.

٦١ - وعلى غرار ما درج عليه العمل في السنوات السابقة، ستدرج المخصصات المتعلقة بالقضايا تحت الجزء جيم ''التكاليف المتصلة بالقضايا'' وستستخدم لهذه الأغراض فقط (انظر الجزء جيم أعلاه والمرفقين السابع والثامن من هذا التقرير).

١-١ البدلات السنوية

٦٢ - يتألف بند الميزانية هذا مما يلي: البدلات السنوية لرئيس المحكمة وأعضائها الآخرين وبدلات الرئيس ونائب الرئيس (انظر المرفق الخامس).

٦٣ - ويتعين على الرئيس أن يقيم في مقر المحكمة، وهو يتقاضى أجرا سنويا قدره ٤١٩ ١٦٩ دولارا. ويبلغ البدل السنوي لأعضاء المحكمة الآخرين ثلث الحد الأقصى للأجر السنوي (٤٧٣ ٥٦ دولارا).

٦٤ - ويتقاضى الرئيس علاوة على ذلك بدلا سنويا قدره ٠٠٠ ٢٥ دولار تمشيا مع الممارسة المتبعة في محكمة العدل الدولية، التي أصبح يحق لرئيسها تقاضي هذا المبلغ منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، عملا بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (انظر قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٥٨، الفقرة ٦). ولا يحق للرئيس أن يتقاضى بدلا خاصا أو بدل إقامة لقاء حضور جلسات المحكمة.

٦٥ - ويتقاضى نائب الرئيس بدلا عن كل يوم يتولى فيه الرئاسة. وقد حُدد مقدار هذا البدل بمبلغ ثابت هو ١٥٦ دولارا في اليوم تمشيا مع الممارسة المتبعة في محكمة العدل الدولية، التي أصبح يحق لنائب رئيسها تقاضي ذلك المبلغ منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، عملا بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (انظر قرار الجمعية ٦٥/٢٥٨، الفقرة ٦). وقد حُسبت مخصصات الميزانية على أساس الافتراض نفسه الذي طبق على ميزانية الفترة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤، أي أن يكون نائب الرئيس موجودا في مقر المحكمة للعمل رئيسا لها لمدة أسبوعين في السنة (وهذا يشمل بدل إقامة يومي عن ١٤ يوما، وبدلا خاصا عن ١٠ أيام يشارك فيها نائب الرئيس في عمل المحكمة، وبدلا خاصا عن ١٠ أيام يعمل فيها رئيسا للمحكمة). ومن ثَمَّ فقد خُصص اعتماد قدره ٣٦٧ ١٠ يورو سنويا لتلبية هذا الاحتياج. ويمثل هذا المبلغ زيادة قدرها ٧٠ يورو سنويا عن المخصصات المعتمدة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ (٢٩٧ ١٠ يورو). وتعزى هذه الزيادة إلى الزيادة في مبلغ بدل الإقامة اليومي المطبق على هامبورغ، وفي البدل الخاص المدفوع إلى نائب الرئيس عن كل يوم يعمل فيه رئيسا.

٦٦ - ويُقترح في إطار هذا البند من الميزانية اعتماد قدره ٣٠٠ ٠٠٨ ٣ يورو، وهو ما يمثل انخفاضا قدره ١٠٠ ٥ يورو مقارنة بالاعتماد الذي أقر لميزانية الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. ويعزى هذا الانخفاض إلى الأثر المزدوج الناتج عن انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو ومضاعف تسوية مقر العمل المطبق على هامبورغ في آذار/مارس ٢٠١٤[٣]. وبما أن بَدَلات الرئيس ونائب الرئيس محددة بدولار الولايات المتحدة، فإن تقلبات سعر الصرف خلّفت أيضا أثرا طفيفا.

(٣) انظر الحاشية ٢ أعلاه.

١-٢ البدلات الخاصة

٦٧ - يتقاضى القضاة بدلا خاصا عن كل يوم يزاولون فيه أعمال المحكمة خلال دوراتها. ويدفع أيضا لكل قاض بدل إقامة عن كل يوم يُطلب إليه فيه الحضور إلى مقر المحكمة (انظر المرفق الخامس).

٦٨ - ويجوز أن يُدفع للقضاة بدل خاص عن الأعمال التحضيرية التي يقومون بها قبل انعقاد جلسات المحكمة. ويُدفع للقضاة أيضا بدل إقامة عندما يضطلعون بأعمال تحضيرية تتصل بأنشطة المحكمة خارج أماكن إقامتهم المعتادة.

٦٩ - وفي ما يتعلق بالجلسات التي تستغرق إجمالا ١٠ أسابيع في كل سنة، يقترح، كما كان الحال في الماضي، رصد اعتماد للبدل الخاص لعشرين قاضيا عن الأعمال التحضيرية التي يقومون بها لفترات يبلغ مجموعها ١٠ أيام لكل منهم. ويخضع دفع هذا البدل لإذن من رئيس المحكمة.

٧٠ - وفي فترات الميزانيات السابقة، جرت الموافقة على رصد اعتمادات في ما يتعلق ببدل الإقامة عن الأعمال التحضيرية لمدة مجموعها سبعة أيام لعدد من القضاة لا يتجاوز العشرة في السنة. واستنادا إلى المعايير نفسها (بدل الإقامة اليومي لمدة ٧٠ يوما)، يقترح رصد مبلغ قدره ١٠٠ ٦٣ يورو للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وقد يستخدم هذا الاعتماد، بعد أن يأذن الرئيس بذلك، لدفع بدلات الإقامة اليومية للقضاة أثناء أدائهم عملا تحضيريا خارج أماكن إقامتهم المعتادة، أو البدلات الخاصة وبدلات الإقامة اليومية لدى اضطلاعهم بأعمال المحكمة (مثلا، الاجتماعات الخاصة التي تعقدها لجنة الميزانية والشؤون المالية لإعداد مقترحات ميزانية فترة السنتين).

٧١ - ورصد اعتماد قدره ٩٠٠ ٩١٧ يورو تحت هذا البند من الميزانية على أساس سعر الصرف ومضاعف تسوية مقر العمل لشهر آذار/مارس ٢٠١٤. وهذا يمثل زيادة قدرها ٣٠٠ ٨ يورو مقارنة بالمخصصات المعتمدة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ بسبب زيادة بدل الإقامة اليومي المطبق على هامبورغ.

١-٣ السفر لحضور الدورتين

٧٢ - يغطي هذا البند من الميزانية تكاليف سفر القضاة إلى هامبورغ لحضور الدورتين خلال الفترة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦. وقد رُصد اعتماد قدره ٦٠٠ ٢٨٩ يورو لتلبية هذه الاحتياجات. أما مبلغ ٨٠٠ ١٤٤ يورو، الذي يمثل المبلغ المخصص سنويا، فعادة ما يرصد لتغطية تكاليف سفر ٢٠ قاضيا كل سنة لحضور دورتين. وكما ذُكر في الفقرة ١٥، ستنظم

الدورتان في موعدين يتزامنان، قدر الإمكان، مع المداولات القضائية في القضية رقم ٢١. وقد عُدل الاعتماد المرصود لسفر القضاة لحضور الدورتين استنادا إلى معدل تضخم نسبته ١,٦٨ في المائة، مما أسفر عن زيادة قدرها ١٠٠ ٧ يورو.

١ - ٤ التكاليف العامة

٧٣ - يشمل هذا البند من الميزانية التكاليف العامة المتصلة برئيس المحكمة، وخطة التأمين ضد الحوادث المتصلة بالعمل، ورد الضرائب الوطنية، فضلا عن تكاليف نقل الأمتعة الشخصية للقضاة الذين تنتهي ولايتهم في الفترة المالية المعنية[٤] (انظر المرفق السادس).

٧٤ - ويقترح، في إطار هذا البند من الميزانية، رصد مبلغ إجمالي قدره ٣٠٠ ٥٥ يورو للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، وهو ما يمثل انخفاضا قدره ٥٠٠ ٨٦ يورو مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. ويعزى هذا الانخفاض إلى عدم ضرورة رصد اعتماد في ما يتعلق بتعيين الرئيس وعودته إلى الوطن خلال الفترة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦ أو في ما يتعلق بتكاليف نقل أمتعة القضاة ولوازمهم.

الباب ٢

خطة المعاشات التقاعدية للقضاة

٧٥ - اعتمد الاجتماع التاسع للدول الأطراف نظام خطة المعاشات التقاعدية لأعضاء المحكمة الدولية لقانون البحار (SPLOS/47).

٧٦ - ومن أجل تغطية تكاليف دفع المعاشات التقاعدية، يُقترح مبلغ إجمالي قدره ٩٠٠ ٣٧٣ ١ يورو للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ (انظر المرفق التاسع). وللأسباب المبينة في الفقرة ٣٥ (ب)، يمثل المبلغ زيادة قدرها ٢٠٠ ٤٩٣ يورو مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. ويتوقف المبلغ الذي سيستخدم لتغطية الاحتياجات الفعلية للمحكمة على نتائج الانتخاب في عام ٢٠١٤. وعملا بالنظام المالي للمحكمة يعاد أي جزء غير مستعمل من المخصصات المقترحة.

(٤) تشمل التكاليف العاملة المتصلة برئيس المحكمة في ميزانية الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ تكاليف نقل الأمتعة المنزلية والشخصية للرئيس الذي تنتهي ولايته في عام ٢٠١٤.

٢-١ المعاشات التقاعدية قيد الدفع

٧٧ - تدفع المعاشات التقاعدية، في الوقت الحاضر، لعشرة قضاة سابقين، ولأزواج باقين على قيد الحياة عددهم ستة. وسيستمر دفع المعاشات التقاعدية إليهم عن كامل الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، وسيتطلب ذلك رصد مبلغ قدره ٨٠٠ ٧٨٢ يورو. وهناك انخفاض بمبلغ قدره ١٠٠ ٤٣ يورو مقارنة باعتماد الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ وذلك بسبب وفاة قاض سابق والفرق بين سعر صرف اليورو مقابل دولار الولايات المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٢ (٠,٧٤٦) وآذار/مارس ٢٠١٤ (٠,٧٣١).

٢-٢ معاشات القضاة المقبلين على التقاعد

٧٨ - من المزمع عقد الانتخاب الذي يجري كل ثلاث سنوات في حزيران/يونيه ٢٠١٤ لملء شواغر سبعة قضاة تنتهي مدة خدمتهم في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وبما أنه سيكون من حق أولئك القضاة الحصول على معاش تقاعدي ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، فإنه ينبغي أن يرصد في ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ اعتماد لدفع معاشاتهم التقاعدية عن كامل فترة الـ ٢٤ شهرا. وسيصل ذلك المبلغ إلى ١٠٠ ٥٩١ يورو، وهو أكبر بمبلغ ٣٠٠ ٥٣٦ يورو من الاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وربما تجدر الإشارة إلى أنه في حين أن ميزانية الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ رصدت اعتمادا للقضاة السبعة المقبلين على التقاعد لمدة ثلاثة أشهر، تستلزم ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ رصد اعتماد لهم لمدة ٢٤ شهرا.

الباب ٣
تكاليف الموظفين[٥]

٣-١ الوظائف الثابتة

٧٩ - يقتضي سير العمل في المحكمة اضطلاع قلمها بمسؤوليات متعددة ومتنوعة تشمل، على وجه الخصوص، المهام القانونية والإدارية. ويضطلع بالمهام القانونية مكتب الشؤون القانونية الذي يتألف من أربعة موظفين فنيين (١ ف-٢ و ١ ف-٣ و ٢ ف-٤) يشرف عليهم كبير موظفي الشؤون القانونية/رئيس مكتب الشؤون القانونية (ف-٥). ونظرا للمبررات المذكورة في الفقرة ٢٧، يُقترح إنشاء وظيفة جديدة من فئة الخدمات العامة

(٥) لأغراض تقديرات هذه الميزانية المقترحة، حُسبت معدلات الرواتب استنادا إلى المعدلات السارية للنظام الموحد للأمم المتحدة، وذلك باستخدام التكاليف القياسية لعام ٢٠١٥ (الإصدار ٤) المنطبقة على لاهاي.

لمساعدة مكتب الشؤون القانونية. وستبلغ الزيادة في الميزانية ما قدره ٥٨٩ ٨٠ يورو لفترة سنتين.

٨٠ - ونظرا للمبررات المذكورة في الفقرات من ٣٠ إلى ٣٢ أعلاه، يُقترح إعادة تصنيف الوظيفة الحالية برتبة خ ع-٧ (شؤون الموظفين) في رتبة ف-٢ لتحقيق الكفاءة في أداء المهام الإدارية، ولا سيما في ما يتعلق بشؤون الموظفين. وستبلغ الزيادة في الميزانية ما قدره ٢٧٤ ٦ يورو لفترة سنتين.

٨١ - ويرد في المرفق الثاني تبيان الاحتياجات من الوظائف للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ بالنسبة لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا، أما الاحتياجات من موظفي فئة الخدمات العامة فيرد تبيانها في المرفق الثالث.

٨٢ - وتستند تقديرات الميزانية المتعلقة بتكاليف الموظفين إلى التكاليف القياسية التي أصدرتها شعبة تخطيط البرامج والميزانية التابعة للأمانة العام للأمم المتحدة (التكاليف القياسية للمرتبات لعام ٢٠١٥، الإصدار ٤، المنطبقة على لاهاي). وعلى هذا الأساس، يُقترح تخصيص مبلغ ٢٠٠ ٠٨٥ ٥ يورو للوظائف الثابتة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. ويمثل هذا المبلغ، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، زيادة قدرها ٠٠٠ ٤٢١ يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

٣-٢ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين/المبالغ الدائنة

٨٣ - وفقا لمقرر الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف (SPLOS/98، الفقرة (أ))، تتضمن مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ بنداً مستقلاً أُفرد في الميزانية لمبلغ دائن يتصل بمبلغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين مدرج ضمن تكاليف الوظائف الثابتة. وبناء على ذلك، سيجري تحديد اشتراكات الدول الأطراف على أساس المرتبات الصافية.

٣-٤ التكاليف العامة للموظفين

٨٤ - تشمل التكاليف العامة للموظفين مختلف مستحقاتهم، بما في ذلك اشتراكات المعاشات التقاعدية، واشتراكات التأمين الصحي، ومنح التعليم، وبدلات اللغة والإعالة، وفق ما يقتضيه النظامان الأساسي والإداري لموظفي المحكمة. ووفقا للممارسة التي درجت عليها الأمم المتحدة، يُحسب الاعتماد اللازم بتطبيق نسبة مئوية معينة على صافي أجور الموظفين. وتتولى شعبة تخطيط البرامج والميزانية التابعة للأمم المتحدة مسؤولية تحديد مختلف النسب المئوية المتعلقة بالتكاليف العامة للموظفين التي يتعين تطبيقها في مختلف مراكز العمل في جميع أنحاء العالم.

٨٥ - ولم تحدد الأمم المتحدة بعدُ معدلاً مستقلاً ينطبق على هامبورغ، وقد اتخذت المحكمة من لاهاي أساساً للمقارنة بغرض ميزنة التكاليف العامة للموظفين فيما يتعلق بميزانيات المحكمة للفترات المالية من ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ٢٠٠٥-٢٠٠٦. ومنذ الفترة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، حسبت المحكمة تكاليفها العامة للموظفين على أساس تقديرات الاحتياجات الفعلية.

٨٦ - ويُحدد معدل التكاليف العامة للموظفين لعام ٢٠١٥ المنطبق على لاهاي بقيمة ثابتة تبلغ ٣٩,٨٥ في المائة، وفقاً للتكاليف القياسية للمرتبات التي حددتها الأمم المتحدة في الإصدار ٤. وعلى هذا الأساس، تبلغ التكاليف العامة للموظفين ٤٠٠ ٠٠٦ ١ يورو سنوياً. بيد أن التقديرات أُعدت، على غرار الوضع بالنسبة للفترات المالية الثلاث السابقة (٢٠٠٧-٢٠١٤)، على أساس الاحتياجات الفعلية للفترة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦. وتبلغ هذه التقديرات ٥٠٠ ٠٢٢ ١ يورو سنوياً، وهو مبلغ يعادل الاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ (انظر المرفق الحادي عشر).

٣-٥ العمل الإضافي

٨٧ - بسبب طبيعة عمل المحكمة، لا يجد بعض الموظفين من فئة الخدمات العامة بُدّاً من العمل بعد انقضاء ساعات العمل العادية، ولا سيما أثناء انعقاد الدورات. ولا يمكن الاستعاضة دائما عن مدفوعات ساعات العمل الإضافية بإجازات تعويضية، خاصة في قلم محكمة صغير الحجم. واستناداً إلى الأداء السابق، يُطلب اعتماد للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ قدره ٠٠٠ ٢٧ يورو. وذلك يمثل نقصانا قدره ٤٠٠ ٢ يور مقارنة بالاعتماد المقرر للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

٣-٦ الموظفون المؤقتون للاجتماعات

٨٨ - تمشياً مع الممارسة المتبعة في مؤسسات قضائية دولية أخرى، لا تعين المحكمة الموظفين اللازمين لخدمات المؤتمرات على أساس دائم. ويغطي هذا الاعتماد أجور وتكاليف سفر المترجمين الشفويين، والمراجعين، والمترجمين التحريريين، ومشغِّلي المعدات الصوتية، والطابعين اللغويين الإضافيين المعينين خصيصاً لخدمة الدورات غير المتعلقة مباشرةً بالقضايا. ويغطي الاعتماد أيضا تكاليف الموظفين والأفراد الآخرين المتصلين بخدمة المؤتمرات اللازمين لخدمة الاجتماعات. ويأخذ المبلغ المقترح في الاعتبار كون الموظفين، ولا سيما المترجمون التحريريون والشفويون، ليسوا كلهم متوافرين بسهولة في مقر المحكمة.

٨٩ - واستناداً إلى الأداء السابق، يُقترح رصد اعتماد قدره ٩٠٠ ٢٠٣ يورو للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، أي بنقصان قدره ٣٠٠ ٣ يورو مقارنة بالاعتماد المقرر للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

٣-٧ المساعدة المؤقتة العامة

٩٠ - تستعين المحكمة بموظفين في إطار المساعدة المؤقتة لمواجهة أعباء العمل في وقت الذِّروة وتلبية احتياجات محددة أخرى. وغالباً ما تُستخدم المساعدة المؤقتة العامة لترجمة الوثائق وتحريرها ونسخها ونشرها ولتقديم المساعدة لموظفي خدمة المؤتمرات. ويُستخدم الاعتماد أيضاً لشراء خدمات فرادى المتعاقدين للمساعدة في الشؤون الإدارية وتقديم المساعدة التقنية المتعلقة بصيانة الموقع الشبكي للمحكمة مثلاً. واستناداً إلى الأداء السابق، يبلغ الاعتماد المقترح للمساعدة المؤقتة العامة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ ما مجموعه ٩٠٠ ١١٠ يورو، أي بنقصان قدره ٢٠٠ ٢ يورو مقارنة بالاعتماد المقرر للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

٣-٨ التدريب

٩١ - يلزم تدريب الموظفين على استخدام الشبكة الحاسوبية والبرامجيات المتخصصة التي يجري تحديثها باستمرار لأداء المهام المتعلقة بتجهيز النصوص وقواعد البيانات، بما في ذلك النظم البيبليوغرافية وغيرها من نظم المعلومات. ومن الضروري أيضاً إتاحة التدريب في المجالات المتخصصة، من قبيل النشر المكتبي أو إعداد المراجع للخدمات اللغوية من أجل كفالة حُسن سير العمل في قلم المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم إتاحة التدريب اللغوي لزيادة إتقان لغتي المحكمة الرسميتين وتعزيز فعالية العلاقات بين المحكمة والبلد المضيف. وعلاوة على ذلك، لكون المحكمة تتَّبع النظام الموحد للأمم المتحدة، من المهم تدريب الموظفين بانتظام في المجالات التي تكون فيها خبرات مؤسسات الأمم المتحدة مفيدة لسير عمل قلم المحكمة (شؤون الموظفين، والشؤون المالية، وشؤون المشتريات، والمعاشات التقاعدية وما إلى ذلك من المجالات). ويُقترح رصد اعتماد قدره ٩٠٠ ٧٢ يورو للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وهو نفس المبلغ الذي أُقرّ للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، بعد احتساب تسوية متصلة بالتضخم نسبتها ١,٦٨ في المائة.

الباب ٤
بدل التمثيل

٩٢ - يُدفع بدل تمثيل للرئيس وللمسجل ونائبه وفقاً للممارسة المتبعة في الأمم المتحدة. ويُقترح مبلغ كلي للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ قدره ١٠٠ ١١ يورو، أي بنقصان قدره ٢٠٠ يورو، يُعزى إلى الفرق بين معدلي صرف دولار الولايات المتحدة واليورو في مارس/آذار ٢٠١٢ (٠,٧٤٦) ومارس/آذار ٢٠١٤ (٠,٧٣١).

الباب ٥
السفر في مهام رسمية

٩٣ - يُرصد هذا الاعتماد لتغطية تكاليف سفر الرئيس والقضاة الآخرين، عند الاقتضاء، وسفر المسجل والموظفين، وذلك في مهام رسمية تتعلق بأعمال المحكمة. ويصل الاعتماد المقترح للسفر في مهام رسمية في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى مبلغ قدره ٣٠٠ ١٨٠ يورو، وهو نفس الاعتماد الذي أُقرّ للفترة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤.

الباب ٦
الضيافة

٩٤ - يغطي هذا الاعتماد احتياجات المحكمة المتعلقة بالضيافة. ويُقترح رصد مبلغ ٣٠٠ ١٤ يورو للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، وهو نفس الاعتماد الذي أُقرّ للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، بعد احتساب تسوية متصلة بالتضخم نسبتها ١,٦٨ في المائة.

الباب ٧
نفقات التشغيل

٧-١ صيانة الأماكن، بما في ذلك الأمن

٩٥ - يتعين على المحكمة أن تدير مبنى حديثاً كبيراً مزوداً بمعدات ونظم معقدة. وبموجب اتفاق شغل مبنى المحكمة، يجب صيانة المعدات التقنية التي زُود بها المبنى (نظم الأمن، ونظم التدفئة والتبريد، وتكنولوجيا قاعات المحاكم، والتركيبات الكهربائية، والمصاعد، ونظام إطفاء الحرائق بالرَّش، والتهوية، ونظام الإنذار بالحرائق، والأبواب التي تعمل بالكهرباء، وما إلى ذلك) وفقاً لأعلى المعايير المطبقة في البلد المضيف. ولهذا الغرض، يرتبط قلم المحكمة حالياً بما عدده ٢٩ عقداً للصيانة، وهي عقود تُستعرض باستمرار ويُعاد التفاوض عليها بانتظام حتى يُكفل رصد التكاليف وتلافي الزيادات في أسعار الخدمات المقدمة.

٩٦ - ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٠ والمحكمة مرتبطة مع شركة إيمتك دتشلاند (Imtech Deutschland GmbH & Co. KG) بعقد لتقديم الخدمات المتعلقة بتسيير أماكن العمل وإدارتها وصيانتها، من قبيل خدمات النظافة وإزالة الثلج والجليد والتخلص من النفايات والأعمال المتصلة بإمدادات الماء والطاقة والعناية بالحدائق. ويظل العقد مع شركة إيمتك سارياً إلى عام ٢٠١٥ وسيُبرم عقد جديد من خلال عملية مناقصة. ويُتوقع أن تزيد التكلفة زيادة طفيفة في العقد الجديد نظراً لزيادة تكاليف اليد العاملة في البلد المضيف. وبعد انتهاء العقد السابق المتعلق بالخدمات الأمنية المقدَّمة على مدار الساعة، أبرمت المحكمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ عقداً جديداً مع متعاقد مختلف عن سابقه وبسعر أعلى. وهذا العقد سارٍ حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦ وترد تكلفته الفعلية في هذه الميزانية المقترحة.

٩٧ - ويتعين أن تجري المحكمة الإصلاحات الصغيرة المنصوص عليها في اتفاق شغل مبنى المحكمة المبرم مع البلد المضيف، ويُرصد لها في هذه الميزانية المقترحة اعتماد قدره ٠٠٠ ٥٠ يورو. ويحتاج تشغيل المبنى إلى شراء خدمات المرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء) علاوة على اللوازم والتأمين. ويمكن نقص تكاليف المرافق العامة واللوازم بتطبيق عدة تدابير لنقص التكاليف والاقتصاد في استهلاك الطاقة.

٩٨ - وفي ضوء ما سبق ذكره، يُقترح مبلغ قدره ٠٠٠ ١٥٩ ٢ يورو للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، أي بنقصان قدره ٦٠٠ ٦ يورو مقارنة بالاعتماد الذي أُقرّ للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وترد تفاصيل النفقات المتعلقة بصيانة أماكن العمل في المرفق العاشر.

٧-٢ استئجار وصيانة المعدات

٩٩ - تَبيَّن أن استئجار المعدات أو استئجارها لفترات محددة أقل تكلفة من شرائها. إذ يمكن بذلك تفادي تكاليف الصيانة الناشئة عن الشراء المطلق لهذه المعدات. واستناداً إلى التجربة السابقة، يُقترح رصد اعتماد قدره ٦٠٠ ٣٧٠ يورو للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وهو نفس الاعتماد الذي أُقر للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، بعد احتساب تسوية متصلة بالتضخم نسبتها ١,٦٨ في المائة.

٧-٣ الاتصالات

١٠٠ - تشمل نفقات المحكمة في ما يتعلق بالاتصالات رسوم البريد وخدمات السُّعاة؛ والمكالمات الهاتفية؛ وخدمات الفاكس والبريد الإلكتروني؛ والتداول عن بعد صوتياً وبالفيديو؛ ووصلات الإنترنت، ودخول قواعد البيانات.

١٠١ - ويتضمن الاعتماد المخصص للاتصالات عن طريق الهاتف والفاكس والإنترنت وخدمات السُّعاة تكلفة الاتصال بين قلم المحكمة والقضاة العاملين من أماكن خارج مقر المحكمة. ويشمل أيضاً تكاليف استئجار الخطوط الهاتفية اللازمة لتحقيق الكفاءة المثلى في تشغيل موقعٍ على شبكة الإنترنت وتأمين الاتصالات عبر البريد الإلكتروني ووصلات شبكة الإنترنت في أماكن العمل. وفي ضوء التجربة السابقة، يُقترح رصد مبلغ قدره ٢٠٠ ١٩٤ يورو للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وذلك يمثل نقصانا قدره ٠٠٠ ٣ يورو مقارنة بالمبلغ المقرر للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

٧-٤ خدمات ورسوم متنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)

١٠٢ - يغطي هذا الاعتماد تكاليف الخدمات المتنوعة اللازمة للمحكمة التي يتعذَّر قيدها تحت أيّ من البنود المدرجة في الميزانية. ويشمل هذا الاعتماد أساساً الرسوم المصرفية. وفي ضوء الزيادة المهمة في الرسوم المصرفية على مدى السنوات الماضية، يُقترح رصد مبلغ قدره ١٠٠ ٤١ يورو للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، أي بزيادة قدرها ٠٠٠ ١ يورو مقارنة بالمبلغ الذي أُقِر للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

٧-٥ اللوازم والمواد

١٠٣ - يغطي هذا الاعتماد تكاليف اللوازم المكتبية وغيرها من اللوازم والمواد والخدمات في أماكن العمل. وفي ضوء الأداء السابق، يُقترح رصد مبلغ قدره ٤٠٠ ١٢٢ يورو للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وذلك يمثل نقصانا قدره ٥٠٠ ١ يورو مقارنة بالمبلغ الذي أُقِر للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

٧-٦ الخدمات الخاصة (المراجعة الخارجية للحسابات)

١٠٤ - نظرا لحالة من حالات الإغفال على الصعيد الداخلي، تضمنت الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ خطأ في ما يتعلق بمبلغ النفقات اللازمة لتغطية مراجعة البيانات المالية للمحكمة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ من جانب شركة إيرنست آند يونغ. فقد احتُسب مبلغ ٤٠٠ ١٠ يورو كتكلفة لتلك الخدمات لفترة السنتين بكاملها، بينما كان ينبغي أن يُحتسب كتكلفة لسنة واحدة. ولذلك تتضمن الآن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ المبلغ الصحيح، وهو ٨٠٠ ٢٠ يورو.

الباب ٨
المكتبة والتكاليف ذات الصلة

١٠٥ - من الضروري تزويد المحكمة بمرافق مكتبية جيدة حتى تقوم بعملها بفعالية. فالقضاة وموظفو قلم المحكمة والدول والكيانات التي قد تمثل أطرافاً أمامها بحاجة إلى أن يكون في متناولها مجموعة شاملة من المؤلفات في القانون الدولي العام، وقانون البحار، والقانون البحري، والقانون التجاري، وقانون التعدين، وقانون البيئة. وبالنظر إلى نطاق ولاية المحكمة، يتعين أن تضمّ المكتبة أيضاً مواد بشأن مواضيع علمية شتى تتصل اتصالاً وثيقاً بأعمال المحكمة.

٨-١ شراء الكتب والمنشورات

١٠٦ - ينبغي أن تجمع المكتبة منشورات تشكّل نواة مجموعة أساسية من المؤلفات في القانون الدولي. وتتقلب التكلفة السنوية لاقتناء هذه المواد، ومنها تكاليف المنشورات المتسلسلة، أما التكاليف المتصلة باقتنائها، ولا سيما تكاليف الشحن، فكثيراً ما تكون كبيرة جدا. وتشترك المكتبة أيضاً في قواعد بيانات شتى توفر وسيلة هامة وسريعة للاطلاع على أنواع معينة من المعلومات العلمية والقانونية. وتتألف مجموعات المكتبة في الوقت الحالي من ٩ ٨٢٧ مجلداً و ١٠ ٨٥١ مجلداً متسلسلاً، علاوة على ٢ ٨٣١ مجلدا من مجلدات مجموعة المعاهدات.

١٠٧ - وقد ارتفع إلى حد كبير سعر الكتب والمنشورات والاشتراكات. وارتفعت أيضاً رسوم الاشتراكات الإلكترونية ارتفاعاً كبيراً. وحتى تكون الزيادة في أدنى حدودها، يُقترح رصد مبلغ ٢٤٢ ٢٠٠ يورو في ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، وهو نفس الاعتماد الذي أُقِر للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، بعد احتساب تسوية متصلة بالتضخم نسبتها ١,٦٨ في المائة.

٨-٣ الطباعة والتجليد الخارجيان

١٠٨ - يغطي هذا الاعتماد تكاليف إصدار ونشر الوثائق وغيرها من المواد، من قبيل الأحكام والمرافعات في القضايا، وتوزيع الوثائق الأخرى مثل الحولية والنصوص الأساسية ودليل إجراءات القضايا المعروضة على المحكمة والنشرات الإعلامية عن المحكمة والأقراص المدمجة. وإضافة إلى ذلك، يلزم أن تقوم المكتبة بتجليد الكتب والمجلات. واستناداً إلى الأداء السابق، يُقترح رصد مبلغ ٠٠٠ ٧٨ يورو للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وذلك يمثل زيادة قدرها ٠٠٠ ٢ يورو مقارنة بالمبلغ الذي أُقِر للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

الجزء باء (البابان ٩ و ١٠)
النفقات غير المتكررة

الباب ٩
الأثاث والمعدات

١٠٩ - يغطي هذا الاعتماد تكلفة شراء معدات وأثاث المكاتب. وتستند تقديرات النفقات غير المتكررة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى احتياجات المحكمة من معدات المكاتب ومعدات المحفوظات (تجهيز البيانات، ونظم تخزين واسترجاع المحفوظات، والمسائل القانونية، وما إلى ذلك)، والبرامجيات والمعدات وتعهد الموقع على شبكة الإنترنت وتطويره. وتراعى أيضاً الحاجة إلى استبدال المعدات القديمة، ولا سيما المعدات الإلكترونية.

٩-١ شراء المعدات

١١٠ - وافق الاجتماع الثاني والعشرون للدول الأطراف على رصد مبلغ ٨٠٠ ١٥٤ يورو لشراء المعدات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وفي ضوء الأداء في عام ٢٠١٣، يُقترح رصد مبلغ ٤٠٠ ١٥٧ يورو للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، وهو نفس المبلغ الذي قُرِّر للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، بعد احتساب تسوية متصلة بالتضخم نسبتها ١,٦٨ في المائة.

الباب ١٠
التغييرات في المباني

١١١ - لا تُطلب أيّ اعتمادات في إطار بند الميزانية هذا.

الجزء دال
صندوق رأس المال المتداول

١١٢ - وفقا للمادة ٦-٢ من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، أنشئ صندوق رأس المال المتداول ''لتأمين الموارد المالية اللازمة للمحكمة لكي تواجه مشاكل السيولة المالية القصيرة الأجل في انتظار استلام الاشتراكات... ولتوفير الأموال اللازمة للمحكمة للنظر في القضايا''. وحتى عام ٢٠٠١، بلغت قيمة الاشتراكات في صندوق رأس المال المتداول ما مجموعه ١١٨ ٥٤٢ يورو. ويُشغَّل صندوق رأس المال المتداول أساسا لمواجهة مشاكل السيولة القصيرة الأجل والنفقات الاستثنائية. وفي إطار الأمم المتحدة، التي تشغِّل صندوقا لرأس المال المتداول لمواجهة النفقات الطارئة والاستثنائية، يُرتأى أنه من الملائم تسجيل مبلغ

كحساب دائن في الصندوق يعادل ٨ في المائة من الميزانية السنوية. وعلى هذا الأساس، سيطلب رصد مبلغ قدره ٨١٢ ٨٠١ يورو بالنسبة للصندوق. لكن المحكمة لا تطلب تمويلاً إضافياً في ما يتعلق بصندوق رأس المال المتداول للفترة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦.

١١٣ - وعلاوة على المبلغ المذكور أعلاه، وافق الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف في عام ٢٠٠٢ على تقديم تبرع لصندوق رأس المال المتداول (في ما يتعلق بالقضايا) للمحكمة لكي يُستخدم بالخصوص لتغطية النفقات المتعلقة بالقضايا. ووفقا للمقرر الصادر في اجتماع الدول الأطراف، يجوز استخدام هذا المبلغ لتوفير الإمكانيات المالية اللازمة للمحكمة لكي تنظر في القضايا شريطة أن يتعذر تغطية النفقات من التكاليف المتصلة بالقضايا، أو من تحويل الأموال بين أبواب الاعتمادات (SPLOS/89). ويمثل حاليا هذا الجزء من صندوق رأس المال المتداول (في ما يتعلق بالقضايا) ما قدره ٠١٤ ٤١٧ يورو. وفي حال قبول المقترح المذكور أعلاه (انظر الفقرة ٤٥ أعلاه)، سيُرصد في صندوق رأس المال المتداول (في ما يتعلق بالقضايا) اعتماد إضافي قدره ٠٠٠ ٧٥٣ يورو، يعادل النفقات المتعلقة بالنظر في قضية عاجلة واحدة، وهو ما سيرفع رصيد الصندوق (في ما يتعلق بالقضايا) إلى ما قدره ٠١٤ ١٧٠ ١ يورو. ولهذا الغرض، يُمكن تحويل مبلغ ٠٠٠ ٧٥٣ من الفائض النقدي للفترة المالية ٢٠١١-٢٠١٢ (البالغ ٠٥١ ٨٧٩ يورو) إلى صندوق رأس المال المتداول.

المرفق الأول

ميزانيات المحكمة للفترات من ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى ٢٠١٥-٢٠١٦ (باليورو)

الجزء/الباب	وجه الإنفاق	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠	الأداء للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢	الأداء للفترة ٢٠١١-٢٠١٢	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦	النقصان/الزيادة في فترة السنتين	الجزء/الباب
ألف	النفقات المتكررة								ألف
١	القضاة	٤ ٠٠٦ ٦٩٥	٣ ٨٣٣ ٠٤١	٤ ١٢١ ٢٠٠	٤ ٢١٩ ٩٨٩	٤ ٣٤٧ ٣٠٠	٤ ٢٧١ ١٠٠	-٧٦ ٢٠٠	١
١-١	البدلات السنوية	٢ ٨٥٨ ٧٨٢	٢ ٨٦٨ ٨١٨	٢ ٩٣١ ١٠٠	٣ ٠٦٤ ٥٢٢	٣ ٠١٣ ٤٠٠	٣ ٠٠٨ ٣٠٠	-٥ ١٠٠	١-١
١-٢	البدلات الخاصة	٨٠٥ ٩١٣	٧٢٩ ٧١٥	٧٧٨ ٧٠٠	٨١٢ ٥١٤	٩٠٩ ٦٠٠	٩١٧ ٩٠٠	٨ ٣٠٠	٢-١
١-٣	السفر لحضور الدورات	٢٦٧ ٦٠٠	٢٠٦ ٢٤٠	٢٧٧ ٥٠٠	٢٢٨ ٢٨٧	٢٨٢ ٥٠٠	٢٨٩ ٦٠٠[أ]	٧ ١٠٠	٣-١
١-٤	التكاليف العامة	٧٤ ٤٠٠	٢٨ ٢٦٨	١٣٣ ٩٠٠	١١٤ ٦٦٦	١٤١ ٨٠٠	٥٥ ٣٠٠	-٨٦ ٥٠٠	٤-١
٢	خطة المعاشات التقاعدية للقضاة	٥٨٧ ١٠٠	٦٣١ ١٠٥	٩٠١ ٣٠٠	٧١٢ ٥٩٣	٨٨٠ ٧٠٠	١ ٣٧٣ ٩٠٠[ب]	٤٩٣ ٢٠٠	٢
٢-١	معاشات تقاعدية قيد الدفع			٦١٢ ٥٠٠		٨٢٥ ٩٠٠	٧٨٢ ٨٠٠[ج]	-٤٣ ١٠٠	١-٢
٢-٢	معاشات القضاة المقبلين على التقاعد			٢٨٨ ٨٠٠		٥٤ ٨٠٠	٥٩١ ١٠٠[ج]	٥٣٦ ٣٠٠	٢-٢
٣	تكاليف الموظفين	٧ ٠٥٤ ٦٠٠	٦ ٩٩٣ ٧٠٢	٧ ٣٣٣ ٩٠٠	٦ ٩٤٨ ٩٩٥	٧ ١٣٠ ٠٠٠	٧ ٥٤٤ ٩٠٠	٤١٤ ٩٠٠	٣
٣-١	الوظائف الثابتة	٥ ٧٩٠ ٤٠٠	٤ ٦١٥ ٨١٤	٥ ٩٧٤ ٠٠٠	٤ ٦٢٨ ٥٢٨	٥ ٧١٨ ٠٠٠	٦ ٢٥٧ ٠٠٠[د]	٥٣٩ ٠٠٠	١-٣
٣-٢	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين/مبالغ دائنة	-١ ١٧٠ ٤٠٠		-١ ١٠٧ ٢٠٠		-١ ٠٥٣ ٨٠٠	-١ ١٧١ ٨٠٠	-١١٨ ٠٠٠	٢-٣
٣-٣	رد الضرائب الوطنية	صفر				صفر	صفر	صفر	٣-٣
٣-٤	التكاليف العامة للموظفين	١ ٩٩١ ٩٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٣٣	٢ ٠٣٤ ٢٠٠	١ ٩٢٩ ٥٣٦	٢ ٠٤٥ ٠٠٠	٢ ٠٤٥ ٠٠٠	صفر	٤-٣
٣-٥	العمل الإضافي	٣٩ ٠٠٠	٢٨ ٨٧٦	٣٢ ٤٠٠	٢٩ ٥٧٨	٢٩ ٤٠٠	٢٧ ٠٠٠	-٢ ٤٠٠	٥-٣
٣-٦	الموظفون المؤقتون للاجتماعات	٢١٠ ٥٠٠	١٨٨ ٤٨٦	٢١٠ ٣٠٠	١٩٤ ٢٣٨	٢٠٧ ٢٠٠	٢٠٣ ٩٠٠	-٣ ٣٠٠	٦-٣
٣-٧	المساعدة المؤقتة العامة	١٢١ ١٠٠	٩٣ ٧٢٤	١١٨ ١٠٠	١٠١ ٤٠٤	١١٣ ١٠٠	١١٠ ٩٠٠	-٢ ٢٠٠	٧-٣
٣-٨	التدريب	٧٢ ١٠٠	٦٦ ٧٦٩	٧٢ ١٠٠	٦٥ ٧١١	٧١ ١٠٠	٧٢ ٩٠٠[أ]	١ ٨٠٠	٨-٣
٤	بدل التمثيل	١٠ ٠٠٠	١١ ٢٢٧	١١ ٣٠٠	١١ ٤٠٥	١١ ٣٠٠	١١ ١٠٠	-٢٠٠	٤

الجزء/الباب	وجه الإنفاق	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠	الأداء للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢	الأداء للفترة ٢٠١١-٢٠١٢	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦	النقصان/الزيادة في فترة السنتين	الجزء/الباب
٥	السفر في مهام رسمية	١٨٥ ٣٠٠	١٥٩ ٤٣٦	١٨٥ ٣٠٠	١٧٥ ٣١٦	١٨٠ ٣٠٠	١٨٠ ٣٠٠	صفر	٥
٦	الضيافة	١٣ ٩٠٠	١٣ ١٧١	١٣ ٩٠٠	١٢ ٠٩١	١٣ ٩٠٠	١٤ ٣٠٠[أ]	٤٠٠	٦
٧	نفقات التشغيل	٢ ٧٧١ ٤٠٠	٢ ٦٣٦ ٩٣٩	٢ ٨٣٣ ١٠٠	٢ ٨٠٣ ٧٦٠	٢ ٨٩٨ ٥٠٠	٢ ٩٠٨ ٠٠٠	٩ ٥٠٠	٧
٧-١	صيانة الأماكن بما في ذلك الأمن	٢ ٠٣٣ ١٠٠	١ ٩٩٥ ١٣٣	٢ ٠٩٩ ١٠٠	٢ ٠٨٧ ٥٩٠	٢ ١٦٥ ٦٠٠	٢ ١٥٩ ٠٠٠	٦ ٦٠٠-	٧-١
٧-٢	استئجار وصيانة المعدات	٣٦١ ٤٠٠	٣٢٤ ٥٩٤	٣٦١ ٤٠٠	٣٥٠ ٣٣٠	٣٦١ ٤٠٠	٣٧٠ ٦٠٠[أ]	٩ ٢٠٠	٧-٢
٧-٣	الاتصالات	١٩٧ ٢٠٠	١٦٢ ٦٧٣	١٩٧ ٢٠٠	١٨٧ ١٢٣	١٩٧ ٢٠٠	١٩٤ ٢٠٠	٣ ٠٠٠-	٧-٣
٧-٤	خدمات ورسوم متنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)	٤١ ٢٠٠	٣٤ ١٩٧	٤٠ ٠٠٠	٤٤ ٥٠٦	٤٠ ٠٠٠	٤١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	٧-٤
٧-٥	اللوازم والمواد	١٢٣ ٩٠٠	١٠٩ ٠٨٢	١٢٣ ٩٠٠	١٢٣ ٧٦١	١٢٣ ٩٠٠	١٢٢ ٤٠٠	١ ٥٠٠-	٧-٥
٧-٦	الخدمات الخاصة (المراجعة الخارجية للحسابات)	١٤ ٦٠٠	١١ ٢٦٠	١١ ٥٠٠	١٠ ٤٥٠	١٠ ٤٠٠	٢٠ ٨٠٠	١٠ ٤٠٠	٧-٦
٨	المكتبة والتكاليف ذات الصلة	٣٢٧ ٠٠٠	٣٠٤ ٤٨٩	٣٢٤ ٦٠٠	٣١٦ ٧٣٢	٣١٦ ٠٠٠	٣٢٠ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	٨
٨-١	شراء الكتب والمنشورات	٢٣٤ ٦٠٠	٢٣١ ٤١١	٢٣٤ ٦٠٠	٢٣٣ ٠٥٧	٢٣٦ ٠٠٠	٢٤٢ ٠٠٠[أ]	٦ ٠٠٠	٨-١
٨-٢	تكاليف بدء تشغيل المكتبة								٨-٢
٨-٣	الطباعة والتجليد الخارجيان	٩٢ ٤٠٠	٧٣ ٠٧٨	٩٠ ٠٠٠	٨٣ ٦٧٥	٨٠ ٠٠٠	٧٨ ٠٠٠	٢ ٠٠٠-	٨-٣
باء	النفقات غير المتكررة								باء
٩	الأثاث والمعدات	١٥٤ ٨٠٠	١٥٣ ٠٢١	١٥٤ ٨٠٠	١٤٤ ١٨٠	١٥٤ ٨٠٠	١٥٧ ٤٠٠	٢ ٦٠٠	٩
٩-١	شراء المعدات	١٥٤ ٨٠٠	١٥٣ ٠٢١	١٥٤ ٨٠٠	١٤٤ ١٨٠	١٥٤ ٨٠٠	١٥٧ ٤٠٠[أ]	٢ ٦٠٠	٩-١
٩-٢	شراء المعدات الخاصة								٩-٢
١٠	التغييرات في المباني	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠
جيم	التكاليف المتصلة بالقضايا								جيم
١١	القضاة	٢ ٠٣٠ ٨٥٥	٧٩٠ ٩٦٦	٣ ٣٠٩ ٠٠٠	٢ ٧٢٣ ٤٠٠	٣ ٩٨٢ ١٣٠	٢ ٤٦٩ ٤٠٠	١ ٥١٢ ٧٣٠-	١١
١١-١	البدلات الخاصة	١ ٦٤٧ ٥٥٤	٦٧٦ ٦٦١	٢ ٦٨٥ ١٠٠	٢ ٣٧١ ٧٢٠	٣ ١٨٠ ٩٩٠	١ ٩٠٣ ٤٠٠	١ ٢٧٧ ٥٩٠-	١١-١
١١-٢	أتعاب القضاة المخصصين	١٠٠ ٢٠١	١ ٨٧٩	٢٤٦ ٢٠٠	٢٠٤ ٤١٨	٢٩٤ ٢١٠	١٦٦ ٢٠٠	١٢٨ ٠١٠-	١١-٢

الجزء/الباب	وجه الإنفاق	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠	الأداء للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢	الأداء للفترة ٢٠١١-٢٠١٢	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦	النقصان/الزيادة في فترة السنتين	الجزء/الباب
١١-٣	سفر القضاة إلى الاجتماعات، بمن فيهم القضاة المخصصون	٢٨٣ ١٠٠	١١٢ ٤٢٦	٣٧٧ ٧٠٠	١٤٧ ٢٦٢	٥٠٦ ٩٣٠	٣٩٩ ٨٠٠[أ]	-١٠٧ ١٣٠	١١-٣
١٢	تكاليف الموظفين	٥٨٠ ٩٠٠	٣٠٢ ٢٩٥	١ ٢١٠ ٢٠٠	١ ١٥٤ ٩١٤	١ ٣٢٤ ١٩٠	٧٩٤ ٩٠٠	-٥٢٩ ٢٩٠	١٢
١٢-١	الموظفون المؤقتون للاجتماعات	٥٣٥ ٩٠٠	٢٨٠ ٤٨١	١ ١٤٢ ٧٠٠	١ ١٠٨ ٦٤١	١ ٢٦١ ٩٤٠	٧٤٩ ٩٠٠	-٥١٢ ٠٤٠	١٢-١
١٢-٢	العمل الإضافي	٤٥ ٠٠٠	٢١ ٨١٤	٦٧ ٥٠٠	٤٦ ٢٧٣	٦٢ ٢٥٠	٤٥ ٠٠٠	-١٧ ٢٥٠	١٢-٢
دال	صندوق رأس المال المتداول	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	دال
	المجموع	٥٥٠ ٧٢٢ ١٧ ٣٩٢ ١٥ ٨٢٩		٢٠ ٣٩٨ ٦٠٠	١٩ ٢٢٣ ٣٧٥	٢١ ٢٣٩ ١٢٠	٢٠ ٠٤٥ ٣٠٠	-١ ١٩٣ ٨٢٠	

سعر صرف دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة = ٠,٧٣١ يورو (حسب سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٤).

(أ) عُدلت الأرقام لاحتساب معدل تضخم بنسبة ١,٦٨ في المائة، المكتب الإحصائي الاتحادي الألماني، المتوسط للفترة من آذار/مارس ٢٠١٢ إلى شباط/فبراير ٢٠١٤.

(ب) معاشات تقاعدية قيد الدفع حاليا.

(ج) معاشات تقاعدية لسبعة قضاة تنتهي خدمتهم في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وسيتوقف المبلغ الفعلي الذي سيدفع على نتائج انتخاب عام ٢٠١٤.

(د) نظام معلومات الميزانية، التكاليف القياسية للمرتبات، الإصدار ٤، المنطبقة على لاهاي لسنة ٢٠١٥.

المرفق الثاني

موظفو الفئة الفنية في قلم المحكمة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦

الرتبة	المهام	عدد الوظائف	التكاليف القياسية بدولارات الولايات المتحدة	صافي التكاليف القياسية بدولارات الولايات المتحدة	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بدولارات الولايات المتحدة
أمين عام مساعد	المسجل	١	٢٣١ ٢٦٧	١٨٤ ٦٨٤	٤٦ ٥٨٣
مد-٢	نائب المسجل	١	١٩٣ ١٢٠	١٦٤ ٨٧٧	٢٨ ٢٤٣
ف-٥	رئيس الخدمات اللغوية	١	١٦٠ ٩٣٤	١٣٧ ٦٤٢	٢٣ ٢٩٢
ف-٥	كبير موظفي الشؤون القانونية/ رئيس مكتب الشؤون القانونية	١	١٦٠ ٩٣٤	١٣٧ ٦٤٢	٢٣ ٢٩٢
ف-٤	رئيس شؤون الميزانية والمالية	١	١٣٤ ١٥٧	١١٧ ٤٦٨	١٦ ٦٨٩
ف-٤	رئيس المكتبة والمحفوظات	١	١٣٤ ١٥٧	١١٧ ٤٦٨	١٦ ٦٨٩
ف-٤	رئيس شؤون الموظفين والمباني والأمن	١	١٣٤ ١٥٧	١١٧ ٤٦٨	١٦ ٦٨٩
ف-٤	موظف للشؤون القانونية	٢	٢٦٨ ٣١٤	٢٣٤ ٩٣٥	٣٣ ٣٧٩
ف-٤	مترجم تحريري/مراجع	١	١٣٤ ١٥٧	١١٧ ٤٦٨	١٦ ٦٨٩
ف-٣	موظف تكنولوجيا المعلومات	١	١٠٧ ٤٧٢	٩٢ ٤٣٤	١٥ ٠٣٨
ف-٣	موظف للشؤون القانونية	١	١٠٧ ٤٧٢	٩٢ ٤٣٤	١٥ ٠٣٨
ف-٣	مترجم تحريري (اللغة الفرنسية)	١	١٠٧ ٤٧٢	٩٢ ٤٣٤	١٥ ٠٣٨
ف-٢	موظف إداري (شؤون الموظفين)[أ]	١	٩٠ ٠٤٩	٧٨ ٠٣٧	١٢ ٠١٢
ف-٢	موظف محفوظات	١	٩٠ ٠٤٩	٧٨ ٠٣٧	١٢ ٠١٢
ف-٢	موظف إداري معاون (الاشتراكات/الميزانية)	١	٩٠ ٠٤٩	٧٨ ٠٣٧	١٢ ٠١٢
ف-٢	موظف معاون للشؤون القانونية	١	٩٠ ٠٤٩	٧٨ ٠٣٧	١٢ ٠١٢
ف-٢	موظف صحفي	١	٩٠ ٠٤٩	٧٨ ٠٣٧	١٢ ٠١٢
المجموع		١٨	٢ ٣٢٣ ٨٥٨	١ ٩٩٧ ١٣٩	٣٢٦ ٧١٩
المجموع باليورو (مُقَرَّب)			١ ٨١٠ ٣٠٠	١ ٥٥٥ ٨٠٠	٢٥٤ ٥٠٠
مجموع فترة السنتين باليورو (مُقَرَّب)				٣ ١١١ ٦٠٠	

ملحوظة: تستند الأرقام وسعر الصرف إلى التكاليف القياسية للمرتبات، الإصدار ٤، المنطبقة على لاهاي لعام ٢٠١٥.

(أ) وظيفة مقترحة من المحكمة، انظر الفقرات ٣٠-٣٢ أعلاه.

المرفق الثالث

موظفو فئة الخدمات العامة في قلم المحكمة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦

الرتبة	المهام	عدد الوظائف	التكاليف القياسية بدولارات الولايات المتحدة	صافي التكاليف القياسية بدولارات الولايات المتحدة	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بدولارات الولايات المتحدة
الرتبة الرئيسية					
	مساعد إداري (المشتريات)	١	١٠٠ ٣٤٧	٧٤ ٠١٠	٢٦ ٣٣٧
	منسق شؤون المباني	١	١٠٠ ٣٤٧	٧٤ ٠١٠	٢٦ ٣٣٧
	مساعد لشؤون النظم حاسوبية	١	١٠٠ ٣٤٧	٧٤ ٠١٠	٢٦ ٣٣٧
	مساعد لشؤون المنشورات/مساعد شخصي (المسجل)	١	١٠٠ ٣٤٧	٧٤ ٠١٠	٢٦ ٣٣٧
الرتب الأخرى					
	مساعد إداري	١	٨١ ٤٦٧	٦١ ٢٦٦	٢٠ ٢٠١
	مساعد إداري	١	٨١ ٤٦٧	٦١ ٢٦٦	٢٠ ٢٠١
	مساعد إداري (الاشتراكات)	١	٨١ ٤٦٧	٦١ ٢٦٦	٢٠ ٢٠١
	مساعد مالي	١	٨١ ٤٦٧	٦١ ٢٦٦	٢٠ ٢٠١
	مساعد مالي (حسابات الدفع)	١	٨١ ٤٦٧	٦١ ٢٦٦	٢٠ ٢٠١
	مساعد للشؤون القانونية[أ]	١	٦٨ ٧٨١	٥١ ٧٢٥	١٧ ٠٥٦
	مساعد لشؤون المكتبة	١	٨١ ٤٦٧	٦١ ٢٦٦	٢٠ ٢٠١
	مساعد لغوي/للدعم القضائي	٢	١٦٢ ٩٣٤	١٢٢ ٥٣١	٤٠ ٤٠٣
	مساعد شخصي (نائب المسجل)	١	٨١ ٤٦٧	٦١ ٢٦٦	٢٠ ٢٠١
	مساعد شخصي (رئيس المحكمة)	١	٨١ ٤٦٧	٦١ ٢٦٦	٢٠ ٢٠١
	مساعد لشؤون الموظفين	١	٨١ ٤٦٧	٦١ ٢٦٦	٢٠ ٢٠١
	موظف استقبال	١	٨١ ٤٦٧	٦١ ٢٦٦	٢٠ ٢٠١
	موظف أمن/سائق	٢	١٦٢ ٩٣٤	١٢٢ ٥٣١	٤٠ ٤٠٣
	موظف أمن أقدم/مشرف على المباني	١	٨١ ٤٦٧	٦١ ٢٦٦	٢٠ ٢٠١
	المجموع	٢٠	١ ٦٩٢ ١٧٤	١ ٢٦٦ ٧٥٣	٤٢٥ ٤٢١
	المجموع باليورو (مُقَرَّب)			٩٨٦ ٨٠٠	
	مجموع فترة السنتين باليورو (مُقَرَّب)			١ ٩٧٣ ٦٠٠	

ملحوظة: تستند الأرقام وسعر الصرف إلى التكاليف القياسية للمرتبات، الإصدار ٤، المنطبقة على لاهاي لعام ٢٠١٥.

(أ) وظيفة مقترحة من المحكمة، انظر الفقرة ٢٧ أعلاه.

المرفق الرابع

مقارنة الاحتياجات من الوظائف

الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠

أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢/١	مجموع وظائف الفئة الفنية والفئات العليا	فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	مجموع وظائف فئة الخدمات العامة	المجموع الكلي
١	١	صفر	٢	٥	٤	٤	١٧	٥	١٥	٢٠	٣٧

الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢

أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢/١	مجموع وظائف الفئة الفنية والفئات العليا	فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	مجموع وظائف فئة الخدمات العامة	المجموع الكلي
١	١	صفر	٢	٥	٤	٤	١٧	٥	١٥	٢٠	٣٧

الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤

أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢/١	مجموع وظائف الفئة الفنية والفئات العليا	فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	مجموع وظائف فئة الخدمات العامة	المجموع الكلي
١	١	صفر	٢	٦	٣	٤	١٧	٥	١٥	٢٠	٣٧

الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦

أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢/١	مجموع وظائف الفئة الفنية والفئات العليا	فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	مجموع وظائف فئة الخدمات العامة	المجموع الكلي
١	١	صفر	٢	٦	٣	٥	١٨	٤	١٦	٢٠	٣٨

المرفق الخامس

القضاة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ - الأعمال القضائية غير المتصلة بالقضايا

		بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠١٥ باليورو شاملا تسوية مقر العمل	٢٠١٦ باليورو شاملا تسوية مقر العمل	٢٠١٥-٢٠١٦ باليورو شاملا تسوية مقر العمل
١ - البدل السنوي	٤١٩ ١٦٩ / ٣ × ٢٠	١ ١٢٩ ٤٦٠	١ ٢٨٣ ٠٣٧	١ ٢٨٣ ٠٣٧	٢ ٥٦٦ ٠٧٤
٢ - البدل الخاص (٢٠ يوما/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة)	٤١٩ ١٦٩ / ٣ / ٢٢٠ × ٢٠ × ٢٠	١٠٢ ٦٧٨	١١٦ ٦٤٠	١١٦ ٦٤٠	٢٣٣ ٢٨٠
٣ - بدل الإقامة (٢٨ يوما)	٤٠٠ × ١,٤ × ٢٨ × ٢٠	٣٤٤ ٩٦٠	٢٥٢ ٤٤٨	٢٥٢ ٤٤٨	٥٠٤ ٨٩٦
٤ - البدل الخاص للأعمال التحضيرية (١٠ أيام/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة)، خاضع لإذن رئيس المحكمة	٤١٩ ١٦٩ / ٣ / ٢٢٠ × ١٠ × ٢٠	٥١ ٣٣٩	٥٨ ٣٢٠	٥٨ ٣٢٠	١١٦ ٦٤٠
٥ - بدل الإقامة للأعمال التحضيرية (٧ أيام من أجل ١٠ قضاة)، خاضع لإذن رئيس المحكمة	٤٤٠ × ١,٤ × ٧ × ١٠	٤٣ ١٢٠	٣١ ٥٥٦	٣١ ٥٥٦	٦٣ ١١٢
٦ - البدل السنوي لرئيس المحكمة	١٦٩ ٤١٩	١٦٩ ٤١٩	١٩٢ ٤٥٦	١٩٢ ٤٥٦	٣٨٤ ٩١٢
٧ - البدل الخاص لرئيس المحكمة	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	١٨ ٢٧٥	١٨ ٢٧٥	٣٦ ٥٥٠
٨ - البدلات الخاصة لنائب رئيس المحكمة					
بدل الإقامة عن ١٤ يوما	١٤ × ٤٤٠ × ١,٤	٨ ٦٢٤	٦ ٣١١	٦ ٣١١	١٢ ٦٢٢
بدلات خاصة عن ١٠ أيام	١٠ × ((٤١٩ ١٦٩ / ٣ / ٢٢٠) + ١٥٦)	٤ ١٢٧	٤ ٠٥٦	٤ ٠٥٦	٨ ١١٢
المجموع		١ ٨٧٨ ٧٢٧		١ ٩٦٣ ٠٩٩	١ ٩٦٣ ٠٩٩
المجموع باليورو لميزانية فترة السنتين					٣ ٩٢٦ ١٩٨
المجموع باليورو لميزانية فترة السنتين (مُقرَّب)					٣ ٩٢٦ ٢٠٠

	بـــــدولارات الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠١٥ باليورو شاملا تسوية مقر العمل	٢٠١٦ باليورو شاملا تسوية مقر العمل	٢٠١٥-٢٠١٦ باليورو شاملا تسوية مقر العمل
مجموع البدلات السنوية باليورو (رئيس المحكمة والقضاة الآخرون) [البنود ١ و ٦-٨]		١ ٥٠٤ ١٣٥	١ ٥٠٤ ١٣٥	٣ ٠٠٨ ٢٧٠
مجموع البدلات الخاصة باليورو (بما في ذلك بدل الإقامة اليومي) [البنود ٢-٥]		٤٥٨ ٩٦٤	٤٥٨ ٩٦٤	٩١٧ ٩٢٨

ملحوظة: تحدد لجنة الخدمة المدنية الدولية بدل الإقامة اليومي وهو عرضة للتغيير.

معدل بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة = ٤٤٠ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

معدل بدل الإقامة اليومي باليورو = ٣٢٢ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٤ = ٠,٧٣١.

مضاعف تسوية مقر العمل المنطبق على هامبورغ لشهر آذار/مارس ٢٠١٤ = ٥٥,٤ في المائة.

المرفق السادس

التكاليف العامة للقضاة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦

٢٠١٥		بدولارات الولايات المتحدة	باليورو
١ -	رد الضرائب الوطنية	١٤ ٢٩٥	١٠ ٤٥٠
٢ -	التأمين ضد الحوادث المتصلة بالعمل	١٤ ٧٧٤	١٠ ٨٠٠
	المجموع	٢٩ ٠٦٩	٢١ ٢٥٠
٢٠١٦			
١ -	التكاليف العامة لرئيس المحكمة		
	السفر في إجازة زيارة الوطن	١٧ ٤٤٢	١٢ ٧٥٠
٢ -	تكاليف نقل الأمتعة الشخصية لفائدة ٧ قضاة تنتهي خدمتهم في عام ٢٠١٤	صفر	صفر
٣ -	رد الضرائب الوطنية	١٤ ٢٩٥	١٠ ٤٥٠
٤ -	التأمين ضد الحوادث المتصلة بالعمل	١٤ ٧٧٤	١٠ ٨٠٠
	المجموع	٤٦ ٥١٢	٣٤ ٠٠٠
	المجموع باليورو لميزانية فترة السنتين		٥٥ ٢٥٠
	المجموع باليورو لميزانية فترة السنتين (مُقَرَّب)		٥٥ ٣٠٠

سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٤ = ٠,٧٣١.

معدل بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة = ٤٤٠ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

معدل بدل الإقامة اليومي باليورو = ٣٢٢ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

المرفق السابع

التكاليف المتصلة بالقضايا في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ - الأعمال القضائية المتصلة بالدعاوى القضائية العاجلة

		بدولارات ٢٠١٥ (قضيتان)	٢٠١٦ (قضية ٢٠١٣-٢٠١٤)		
		الولايات المتحدة باليورو شاملا تسوية مقر العمل	واحدة) باليورو شاملا تسوية مقر العمل	باليورو شاملا تسوية مقر العمل	
القضاة	لكل قضية	الأمريكية			
١ - البدل الخاص (٢١ يوما/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة)[أ]	٤١٩ ١٦٩ / ٣ / ٢٢٠ × ٢١ × ٢٠	١٠٧ ٨١٢	٢٤٤ ٩٤٣	١٢٢ ٤٧٢	٣٦٧ ٤١٥
٢ - بدل الإقامة (٢٢ يوما)[ب]	٤٤٠ × ١,٤ × ٢٢ × ٢٠	٢٧١ ٠٤٠	٣٩٦ ٧٠٤	١٩٨ ٣٥٢	٥٩٥ ٠٥٦
٣ - البدل الخاص للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن من رئيس المحكمة (١٨ يوما/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة)[ج]	٤١٩ ١٦٩ / ٣ / ٢٢٠ × ١٨ × ٢٠	٩٢ ٤١٠	٢٠٩ ٩٥١	١٠٤ ٩٧٥	٣١٤ ٩٢٦
٤ - بدل الإقامة للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن من رئيس المحكمة (٤ أيام لفائدة ٥ قضاة)	٤٤٠ × ١,٤ × ٤ × ٥	١٢ ٣٢٠	١٨ ٠٣٢	٩ ٠١٦	٢٧ ٠٤٨
٥ - أتعاب قاضيَين مخصَّصَين					
البدل السنوي	٤١٩ ١٦٩ / ٣ / ٣٦٥ × ٣٩ × ٢	١٢ ٠٦٨	٢٧ ٤١٨	١٣ ٧٠٩	٤١ ١٢٧
البدل الخاص	٤١٩ ١٦٩ / ٣ / ٢٢٠ × ٣٩ × ٢	٢٠ ٠٢٢	٤٥ ٤٨٩	٢٢ ٧٤٤	٦٨ ٢٣٣
بدل الإقامة	٤٤٠ × ١,٤ × ٢١ × ٢	٢٥ ٨٧٢	٣٧ ٨٦٧	١٨ ٩٣٤	٥٦ ٨٠١
٦ - سفر القضاة (بمن فيهم قاضيان مخصصان)			١٥٧ ٩٧٤	٨٠ ٣١٤	٢٣٨ ٢٨٨
تكاليف الموظفين					
٧ - الموظفون المؤقتون للاجتماعات		٤٧٠ ٩٠٠	٣٤٤ ٢٢٨	١٧٢ ١١٤	٥١٦ ٣٤٢
٨ - العمل الإضافي		٣٠ ٧٨٩	٢٢ ٥٠٧	١١ ٢٥٤	٣٣ ٧٦١
المجموع		١ ٠٤٣ ٢٣٣	١ ٥٠٥ ١١٣	٧٥٣ ٨٨٤	٢ ٢٥٨ ٩٩٧
المجموع لميزانية فترة السنتين					٢ ٢٥٨ ٩٩٧
المجموع باليورو لميزانية فترة السنتين (مُقَرَّب)					٢ ٢٥٩ ٠٠٠

ملحوظة: تحدد لجنة الخدمة المدنية الدولية بدل الإقامة اليومي وهو عرضة للتغيير.

بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة = ٤٤٠ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

بدل الإقامة اليومي باليورو = ٣٢٢ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٤ = ٠,٧٣١.

مضاعف تسوية مقر العمل المنطبق على هامبورغ لشهر آذار/مارس ٢٠١٤ = ٥٥,٤ في المائة.

(أ) ٣ أسابيع على أساس ٧ أيام في الأسبوع.

(ب) ٣ أسابيع على أساس ٧ أيام في الأسبوع إضافة إلى أيام السفر.

(ج) أسبوعان ونصف أسبوع على أساس ٧ أيام في الأسبوع (حسب النسبة التي يحددها اجتماع الدول الأطراف).

المرفق الثامن

التكاليف المتصلة بالقضايا في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ - الأعمال القضائية المتصلة بالقضية رقم ٢١

		بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠١٥ باليورو شاملا تسوية مقر العمل
القضاة			
١ -	بدل خاص (مداولات لمدة ٩ أيام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة)[أ]	٤٦ ٢٠٥	٥٢ ٤٨٨
	٤١٩ ١٦٩ / ٣ / ٢٢٠ × ٩ × ٢٠		
٢ -	بدل إقامة (١٢ يوما)[ب]	١٤٧ ٨٤٠	١٠٨ ١٩٢
	٤٤٠ × ١,٤ × ١٢ × ٢٠		
٣ -	بدل خاص (٦ أيام للجنة الصياغة/٥ قضاة على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة)[أ]	٧ ٧٠١	٨ ٧٤٨
	٤١٩ ١٦٩ / ٣ / ٢٢٠ × ٦ × ٥		
٤ -	بدل إقامة (١٢ يوما للجنة الصياغة/٥ قضاة)[ب]	٢٤ ٦٤٠	١٨ ٠٣٢
	٤٤٠ × ١,٤ × ٨ × ٥		
٥ -	بدل خاص (مداولات لمدة ٥ أيام في شباط/فبراير ٢٠١٥ على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة)[أ]	٢٥ ٦٧٠	٢٩ ١٦٠
	٤١٩ ١٦٩ / ٣ / ٢٢٠ × ٥ × ٢٠		
٦ -	بدل إقامة (مداولات لمدة ٧ أيام)[ب]	٨٦ ٢٤٠	٦٣ ١١٢
	٤٤٠ × ١,٤ × ٧ × ٢٠		
٧ -	بدل خاص (مداولات لمدة ٥ أيام في آذار/مارس ٢٠١٥ على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة)[أ]	٢٥ ٦٧٠	٢٩ ١٦٠
	٤١٩ ١٦٩ / ٣ / ٢٢٠ × ٥ × ٢٠		
٨ -	بدل إقامة (مداولات لمدة ٦ أيام)[ب]	٧٣ ٩٢٠	٥٤ ٠٩٦
	٤٤٠ × ١,٤ × ٦ × ٢٠		
٩ -	بدل خاص (٥ أيام للجنة الصياغة/٥ قضاة على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة)[أ]	٦ ٤١٧	٧ ٢٩٠
	٤١٩ ١٦٩ / ٣ / ٢٢٠ × ٥ × ٥		
١٠ -	بدل إقامة (٨ أيام للجنة الصياغة/٥ قضاة)[ب]	٢١ ٥٦٠	١٥ ٧٧٨
	٤٤٠ × ١,٤ × ٨ × ٥		
١١ -	بدل خاص (مداولات لمدة ٣ أيام/النطق بالحكم على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة)[أ]	١٥ ٤٠٢	١٧ ٤٩٦
	٤١٩ ١٦٩ / ٣ / ٢٢٠ × ٣ × ٢٠		
١٢ -	بدل إقامة (مداولات لمدة ٥ أيام)[ب]	٦١ ٦٠٠	٤٥ ٠٨٠
	٤٤٠ × ١,٤ × ٥ × ٢٠		
١٣ -	بدل خاص للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن رئيس المحكمة (١٤,٦٦ يوما على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة)	٧٥ ٢٦٣	٨٥ ٤٩٧
	٤١٩ ١٦٩ / ٣ / ٢٢٠ × ١٤,٦٦ × ٢٠		
١٤ -	بدل خاص للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن رئيس المحكمة (٧,٣٣ يوما على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة)	٩ ٤٠٨	١٠ ٦٨٧
	٤١٩ ١٦٩ / ٣ / ٢٢٠ × ٧,٣٣ × ٥		
١٥ -	بدل خاص للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن رئيس المحكمة (١٢ يوما لفائدة ١٠ قضاة)	٧٣ ٩٢٠	٥٤ ٠٩٦
	٤٤٠ × ١,٤ × ١٢ × ١٠		
	مجموع البدلات	٧٠١ ٤٥٦	٥٩٨ ٩١٢

	بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠١٥ باليورو شاملا تسوية مقر العمل
١٦ - سفر القضاة	٢٢٠ ٩٩٧	١٦١ ٥٤٩
تكاليف الموظفين		
١٧ - الموظفون المؤقتون للاجتماعات	٣١٩ ٥٦٢	٢٣٣ ٦٠٠
١٨ - العمل الإضافي	١٥ ٣٩٠	١١ ٢٥٠
المجموع	١ ٢٥٧ ٤٠٥	١ ٠٠٥ ٣١١
المجموع باليورو (مُقَرَّب)		١ ٠٠٥ ٣٠٠

ملحوظة: تحدد لجنة الخدمة المدنية الدولية بدل الإقامة اليومي وهو عرضة للتغيير.

معدل بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة = ٤٤٠ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

معدل بدل الإقامة اليومي باليورو = ٣٢٢ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٤ = ٠,٧٣١.

مضاعف تسوية مقر العمل المنطبق على هامبورغ لشهر آذار/مارس ٢٠١٤ = ٥٥,٤ في المائة.

(أ) على أساس ٥ أيام في الأسبوع.

(ب) على أساس ٧ أيام في الأسبوع.

المرفق التاسع

خطة المعاشات التقاعدية للقضاة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦

	بدولارات الولايات المتحدة	باليورو
٢٠١٥		
المعاش التقاعدي لفائدة ١٠ قضاة متقاعدين و ٦ أزواج أحياء	٥٣٥ ٤٣٩	٣٩١ ٤٠٦
المعاش التقاعدي لفائدة ٧ قضاة[أ]	٤٠٤ ٢٨٠	٢٩٥ ٥٢٩
المجموع	٩٣٩ ٧١٩	٦٨٦ ٩٣٥
٢٠١٦		
المعاش التقاعدي لفائدة ١٠ قضاة متقاعدين و ٦ أزواج أحياء	٥٣٥ ٤٣٩	٣٩١ ٤٠٦
المعاش التقاعدي لفائدة ٧ قضاة[أ]	٤٠٤ ٢٨٠	٢٩٥ ٥٢٩
المجموع	٩٣٩ ٧١٩	٦٨٦ ٩٣٥
المجموع لميزانية فترة السنتين	١ ٨٧٩ ٤٣٨	١ ٣٧٣ ٨٦٩
المجموع باليورو لميزانية فترة السنتين (مُقَرَّب)		١ ٣٧٣ ٩٠٠

(أ) لا يمكن تحديد العدد الفعلي للقضاة المقبلين على التقاعد إلا بعد الانتخابات التي ستجرى أثناء اجتماع الدول الأطراف في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٤ = ٠,٧٣١.

المرفق العاشر

صيانة أماكن العمل في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ (باليورو)

		ميزانية ٢٠١٣	ميزانية ٢٠١٤	ميزانية ٢٠١٥	ميزانية ٢٠١٦
أولا -	إدارة المرافق	٣٩٣ ٩١٢	٣٩٣ ٩١٢	٣٩٩ ٨٢٠	٣٩٩ ٨٢٠
ثانيا -	لوازم الصيانة	٢٤ ٩٠٤	٢٥ ٣٥٥	٢٠ ٣٥٥	٢٠ ٣٥٥
	إمدادات الغاز	٩٤ ٧٣٠	٩٦ ٤٤٥	٨٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠
	إمدادات الكهرباء	١٤٢ ٥٩٧	١٤٥ ١٧٨	١٥٣ ٩٩٦	١٥٣ ٩٩٦
	إمدادات المياه	٢٤ ٠٢٠	٢٤ ٩٥٥	١٣ ٠٠٠	١٣ ٠٠٠
ثالثا -	المرافق العامة (الكهرباء والغاز والمياه)	٢٦١ ٣٤٧	٢٦٦ ٥٧٨	٢٤٦ ٩٩٦	٢٤٦ ٩٩٦
	عقود الصيانة المدرجة	١٧٦ ٢٧٣	١٧٩ ٤٦٤	١٦٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠
	الفحص	٤ ٠٥٥	٤ ١٢٨	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠
رابعا -	عقود الصيانة	١٨٠ ٣٢٨	١٨٣ ٥٩٢	١٦٥ ٠٠٠	١٦٥ ٠٠٠
خامسا -	التأمين على الموجودات وتأمين المسؤولية قبل الغير	٢٣ ٨٦٩	٢٤ ٣٠١	٢٤ ٣٠١	٢٤ ٣٠١
سادسا -	الإصلاحات الطفيفة (بحد أقصى ١ ٠٠٠ يورو للمرة الواحدة)	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
سابعا -	الإصلاحات الأخرى	صفر	صفر	صفر	صفر
ثامنا -	خدمات الأمن (على مدار الساعة)	١٤٢ ٤٤٠	١٤٥ ٠١٨	١٧٣ ٠٤٠	١٧٣ ٠٤٠
	المجموع	١ ٠٧٦ ٨٠٠	١ ٠٨٨ ٧٥٦	١ ٠٧٩ ٥١٢	١ ٠٧٩ ٥١٢
	مجموع ميزانية فترة السنتين (مُقَرَّب)		٢ ١٦٥ ٦٠٠		٢ ١٥٩ ٠٠٠

معامل التضخم = ١,٦٨ في المائة.

المرفق الحادي عشر

التكاليف العامة للموظفين في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ (باليورو)

تقدير التكاليف العامة للموظفين (على أساس التكاليف الفعلية والاحتياجات التقديرية)	
الاشتراكات في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة[أ]	٤٩٢ ٤٣٣
بدل الإعالة[أ]	٩٦ ٨٦٠
منحة التعليم[أ]	١٦٣ ٩٢٣
إجازة زيارة الوطن[أ]	٢٤ ٨٢٥
بدل لغات[أ]	٩ ٠٢٥
التأمين ضد الحوادث أثناء العمل[أ]	١٨ ٨٥٠
التأمين الطبي[أ]	٦٨ ٣٠٢
التأمين الصحي لفترة ما بعد الخدمة[أ]	٧ ٥٧٠
إعانة الإيجار[أ]	١٤ ٢٣٥
إجازة الأمومة[أ]	١٤ ٦٢١
الاعتماد المتعلق بتناوب الموظفين[ب]	
الفئة الفنية (٥,٣١ في المائة)	٨٢ ٦١٣
فئة الخدمات العامة (٢,٢٧ في المائة)	٢٢ ٤٠٠
تكاليف متنوعة (إكراميات، بما في ذلك إلغاء الإجازات)	٦ ٨٤٣
المجموع باليورو	١ ٠٢٢ ٥٠٠
للعلم	
الصافي بالنسبة للوظائف الثابتة	٢ ٥٤٢ ٦٠٠
التكاليف العامة للموظفين تمثل ٣٩,٥٨ في المائة	١ ٠٠٦ ٣٦١

(أ) على أساس أداء الميزانية لعام ٢٠١٣.

(ب) الاعتماد المخصص للنفقات المتصلة بتناوب الموظفين استنادا إلى معدل الشغور الذي تحدده اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتستخدمه محكمة العدل الدولية.